جامعة مولود معمري –تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الظاهرة الإرهابية والأمن القومي في دول المغرب العربي
دراسة حالة تنظيم القاعدة إلى داعش

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبة:

- سكري ديهية

إشراف الأستاذ:

د.زردومي علاء الدين

لجنة المناقشة:

-الأستاذ د.عمرون محمد.....رئيسا

-الأستاذ د.زردومي علاء الدين.....مشرفا ومقررا

-الأستاذ د.مزياني لطفي.....ممتحنا

السنة الجامعية:2017/2016م

شكر وتقدير

الحمد لله ونشكر الله الذي ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة

نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف "**زردومي علاء الدين**" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة

وعلى كل التوجيهات والإرشادات والنصائح التي قدمها لنا

فله منّا كل التقدير والامتنان

كما نوجه كامل التقدير لأعضاء لجنة المناقشة

إهداء

إلى منبع الحب والحنان الغالية التي أضاءت مسيرتي بعطفها وغمرتني بحبها وتشجيعها لكي تراني أصل إلى هذا المستوى أمي الغالية حفظها الله

إلى مصدر القوة والتشجيع الذي سهر لأستريح ومهد لي درب الدراسة والنجاح أبي الغالي حفظه الله

إلى من وقفوا بجانبي خطوة بخطوة إخوتي وأخواتي.

إلى زوجي الغالي، لدعمه الدائم

إلى كامل أفراد عائلة سكري ومرجان كبيرا وصغيرا

وإلى كل من مد لي يد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع من القريب أو من البعيد.

ديهية

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإرهاب والأمن القومي

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الأول: تعريف الإرهاب

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الإرهاب:

المطلب الثالث: أشكال الإرهاب

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي

المطلب الأول: تعريف الأمن:

المطلب الثاني: أنواع الأمن

المطلب الثالث: مستويات الأمن وأبعاده:

المطلب الرابع: نظرية الأمن:

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية والتهديدات الأمنية

المطلب الثاني: الأمن القومي والإرهاب

المطلب الثالث: الأمن القومي في مواجهة الإرهاب

الفصل الثاني: الإرهاب والأمن القومي في المغرب العربي

المبحث الأول: المكانة الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية

المطلب الأول: المقومات الجغرافية للمغرب العربي

المطلب الثاني: الإمكانيات السياسية الاقتصادية لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: الإرهاب في المغرب العربي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الإرهاب في المغرب الغرب

المطلب الثاني : التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي المغاربي

المطلب الأول: واقع الأمن القومي في المغرب العربي

المطلب الثاني: التحديات والتهديدات الإرهابية للأمن القومي المغاربي

الفصل الثالث: دراسة من تنظيم القاعدة إلى داعش في المغرب العربي

المبحث الأول تنظيم القاعدة في المغرب العربي

المطلب الأول : نبذة عن تنظيم القاعدة في الجزائر

المطلب الثاني: هجوم تنظيم القاعدة على تيقنتورين

المبحث الثاني: تنظيم الدولة الإسلامية في تونس وليبيا

المطلب الأول: تنظيم داعش في ليبيا

المطلب الثاني: تنظيم داعش في تونس

المبحث الثالث: الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: آليات المغاربية لمكافحة الإرهاب

المطلب الثاني : نشأة اتحاد المغرب العربي

المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي في مواجهة التهديدات الإرهابية

خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

عرف المغرب العربي منذ القديم بأنه كتلة جغرافية موحدة، وجزء من البحر المتوسط باعتباره بوابة إفريقيا، فقد كان محل أطماع لذا واجه عدة غزوات أجنبية، مما ساهب في تعاقبت عدة حضارات على المنطقة، منها الفينيقيين والرومان...إلخ الذي شكل تنوعا ثقافي وحضاري للمغرب العربي غير أن معظم محاولات لإخضاع المغرب العربي باءت بالفشل حيث استطاع شعب هذه الدول الوقوف أمام كل الغزوات مما سمح لها الحفاظ على وحدته ووحدة لغته وثقافته برغم من احتكاكها بالثقافات الأخرى. وبعد دخول الإسلام اعتنقت شعوب المنطقة الدين الإسلامي وساهمت في إثراء الحضارة الإسلامية، لكن بعد الثورات الصناعية في بلدان أوروبا الغربية، أخذت هذه البلدان تشن حملات لاستعمار هذه المنطقة، فاستنجدت بالدولة العثمانية من أجل حماية البحر المتوسط من الهجمات الغربية، أما في الفترة اللاحقة فقد كان المغرب العربي خاضع للاستعمار الفرنسي، الشيء الذي أظهر وحدة المغرب العربي اتجاه المستعمر، وهذا ما يعد النواة الأولى لتأسيس الاتحاد المغرب العربي، وهو التكتل الإقليمي الوحيد الذي يجمع دول المغرب العربي تحت اسم واحد، لكن بسبب المشاكل الموروثة عن الاستعمار، لم تستطع هذه الأخيرة تبني استراتيجية موحدة، لذا جمد الاتحاد، وهذا راجع إلى النزاع الحدودي الجزائري المغربي وقضية الصحراء الغربية، إضافة إلى مشاكل أخرى.

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عرف اتحاد المغرب العربي انتعاشا نوعيا خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تسعى دول المغرب العربي إلى توحيد استراتيجياتها عن طريق التنسيق والتعاون. فقد شهدت المنطقة حالة عدم استقرار، سواء على المستوى الداخلي مثلما حدث في كل من تونس وليبيا، أو على المستوى الخارجي، ونقصد بذلك حماية حدودها ونذكر منها أزمة الساحل والصحراء، كما أن الإرهاب يعد من المشاكل التي تستدعي التصدي لها، فقد استطاعت التنظيمات الإرهابية التسلل

والتوغل إلى المغرب العربي وذلك من خلال استغلال الظروف المحيطة بالمغرب العربي التي كانت مواتية لانتشارها وفرض وجودها، والذي يؤثر بشكل أو بآخر على الأمن القومي لدول المغرب العربي واستقرار المنطقة.

فإلى أي مدى تؤثر الظاهرة الإرهابية على الأمن القومي في منطقة المغرب العربي؟

1-التعريف بالموضوع

يعد الإرهاب من المواضيع المتداولة على الساحة الدولية في الفترة الحالية فهو يندرج ضمن التهديدات الأمنية الأكثر انتشارا في العالم إذا أصبح هاجس كل الدول نظرا للاتساع نطاقه الجغرافي ،ففي الماضي كان الإرهاب مرتبط بمنطقة ما أما حاليا فهو ظاهرة عابرة للحدود لذا سنطرق في هذه الدراسة إلى موضوع الإرهاب والأمن القومي في المغرب العربي كما هو معروف عن المنطقة المغرب العربي تتميز بمواقع جغرافي هام لذلك كانت محطة أطماع حيث تعاقب عليه عديدة مستعمرات منها: الرومانية الفنيقية الإسلامية العثمانية ...إضافة إلى أنها ملتقى الطرق التجارية وامتلاكها الموارد الطبيعية الباطنية ،زيادة على ذلك عوامل أخرى ساهمت في الاهتمام بهذه المنطقة سواء من الدول وذلك في إطار المنافسة على المصالح فيها أو من طرف التنظيمات الإرهابية التي تستغل الأوضاع المزرية لجذب أكبر عدد للانضمام إليها من أجل تحقيق أهدافها هذا من جهة باعتبار منطقة المغرب العربي أمة واحدة منقسمة إلى دول فكيف تعمل على حماية أمنها القومي فهي ذات لغة، ثقافة، هوية مشتركة في ظل الثورات العربية والتواجد الإرهابي (القاعدة –داعش) هذا ما سنتطرق إليه في دراستنا لهذا الموضوع.

2- الإشكالية

تتمحور الإشكالية المطروحة حول ظاهرة الإرهاب والأمن القومي في المغرب العربي الذي يشكل عمقا استراتيجيا ومحل أطماع الدول الغربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث أصبح المجتمع الدولي يهتم بالدول المغاربية، إذ لوحظ أن الظاهرة الإرهابية تنمو أكثر في هذه الدول على غرار الدول المتقدمة، ولقد شهدت منطقة المغرب العربي اضطرابات وتوترات ولا استقرار خلال الفترة الماضية، وكذلك خلال الثورات العربية، وفي ظل هذه التهديدات الأمنية الجديدة، كيف تتعامل دول المغرب العربي مع التنظيمات الإرهابية

الموجودة في المنطقة، لذا فإن الإشكالية المطوحة هي: **إلى أي مدى تؤثر الظاهرة الإرهابية على الأمن القومي في منطقة المغرب العربي وما تأثيرها على الأمن في المنطقة؟.**

ولتفكيك وتوضيح هذه الإشكالية، نطرح مجموعة من التساؤلات التي تتمثل في:

- ما هو مفهوم الظاهرة الإرهابية؟
- ما هي أسباب ودوافع الإرهاب؟
- ما هي أشكا الإرهاب؟
- ما هي التنظيمات الإرهابية الناشطة في المغرب العربي؟
- كيف يمكن الحد من انتشار الظاهرة الإرهابية في الفضاء المغاربي؟
- كيف تتعامل دول المغرب العربي مع الظاهرة الإرهابية في ظل الثروات الإرهابية؟

الفرضيات:

-كلما كان هناك إقصاء وإستبداد كلما كان هناك جنوح نحو الإرهاب؟ كرد فعل على الأوضاع السائدة في المجتمع.

-إذا كان هناك تهديدات إرهابية أدت إلى ضعف الاستراتيجية المغاربية.

-إن الثورات العربية التي مست دول المغرب العربي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب.

-كلما كان هناك صراع وتنافر بين دول المغرب العربي، كلما كان هناك تصعيد للإرهاب في المنطقة.

-إن الأمن القومي لدول المغرب العربي يفرض على دولها التعاون من أجل التصدي للتهديدات الإرهابية.

3-مبررات اختيار الموضوع

الإرهاب ظاهرة عالمية متجذرة في المجتمعات منها وبالأخص الدول المغاربية التي عانت من ظاهرة الإرهاب.

ويتناول موضوع الأمن والإرهاب الذي دفع الباحث إلى إيجاد تساؤلات وإشكاليات حول طبيعة التهديدات الإرهابية في المغرب العربي إذا يعد من المواضيع الجديدة لذا لا توجد الكثير من الدراسات والأبحاث عليها مما يدفع إلى البحث حول موضوع الظاهرة الإرهابية والأمن القومي في المغرب العربي.

4-حدود الدراسة:

الإطار المكاني

تحظى منطقة المغرب العربي بأهمية استراتيجية فهي تقع في شمال إفريقيا، يشمل خمسة دول: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا زهي تشكل إقليما واحدا وهو إقليم المغرب العربي حيث أنها كغيرها من الدول تتعرض لتهديدات إرهابية مما ينعكس على أمنها القومي ولها علاقة مع دول الجوار لذا تسعى إلى إيجاد آليات ووسائل لتبني استراتيجيات لحماية أمنها ومكافحة الإرهاب.

الإطار الزماني

تمتد فترة الدراسة لمنطقة المغرب العربي من ظهور الإرهاب خلال فترة التسعينات إلى 2016، وهي الفترة التي شهدت أحداث بارزة على الساحة المغاربية خاصة في فترة الثورات العربية التي تعتبر محطة هامة على المستوى المغاربي.

أدبيات الدراسة:

الدراسات المهتمة بالأمن:

دراسات جامعة نايف للعلوم الأمنية المعنونة بالأمن الصادرة في 2011 للكاتب محسن بن عيسى بن العجمي، بعنوان الأمن والتنمية وكتاب محمد جمال مظلوم بعنوان الأمن غير التقليدي الذي صدر في 2012.

الدراسات المهتمة بالإرهاب:

دراسة الكاتب خليفة عد السلام الشاوش المعنونة بالإرهاب والعلاقات العربية الغربية 2008 وكذلك دراسة محمد عبد المطلب الخشن في 2007 بعنوان الإرهاب الدولي بين الاعتبارات والوضعية والاعتبارات السياسية.

5-الإطار المنهجي

مناهج الدراسة

تعتبر مواضيع السياسة هي من المواضع المركبة والمعقدة ذات أبعاد مختلفة لذا من الصعب دراستها باستخدام منهج واحد فمعظم الظواهر السياسية هي مواضيع مركبة تحتاج إلى التفكيك وإعادة التركيب من خلال هذا فبإمكان دراسة الظاهرة الإرهابية والأمن القومي باستخدام هؤلاء المناهج والمقاربات.

-المنهج التاريخي:

يركز هذا المنهج أن لكل ظاهرة سياسية أسباب وعوامل تاريخية نشأت قبل ظهورها فالتالى التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب المعرفة بالماضي وكيفية تطورها لطرح أساليب المعالجة فظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة جديدة لكنها نشأت منذ ظهور الإنسان وتطورت عبر مرور الزمان وفي درستنا هذه إلى السياقات التاريخية لظاهرة الإرهاب والأمن القومي.

-المنهج المقارن:

يقوم هذا المنهج بدراسة الظاهرة الإرهابية ومقارنته بظاهرة نفسها غي الحاضر وذلك من خلال الدراسة المقارنة يتبين أوجه الاتفاق والاختلاف من ثم يتم التوصل إلى طرق القضاء على الظاهرة ويتم اختيار هذا المنهج نظرا لموضوع الدراسة وهو الظاهرة الإرهابية والأمن القومي في منطقة المغرب العربي الذي يتطلب إجراء مقارنة بين المفاهيم والنظريات ومقارنة مختلف الفترات التي تسمح بالوصول إلى نتائج علمية يمكن تعميمها في الأخير.

-منهج دراسة الحالة:

يعتبر هذا المنهج أن لكل ظاهرة سياسية حالة مستقلة لها طبيعتها الخاصة، فبرغم من تشابه بعض إلا أنها لا تتماثل تماما وهذا المنهج يعتمد على تشخيص الظاهرة بدقة وعدم تجاهل أي سبب أو أي عامل للوصول إلى نتائج أكثر دقة وعمقا تساعد على معالجة الظاهرة.

النظرية الواقعية:

تميزت النظرية الواقعية عن غيرها من النظريات منذ بداية ظهورها باهتمامها بالجانب الأمني واعتبرت الدول تتباين من حيث الإمكانيات المادية والبشرية والحضارية لذا تختلف تصوراتها ومصالحها فالأمن يتحقق من خلال القوة الذاتية لدولة ومضاعفة موراها للذهاب بأمنها إلى حدود قصوى، والأمن عند الواقعيين هو هدف أبدي فالدل تسعى للحفاظ على مكانتها وتنمية قدرتها من خلال أمنها.

النظرية الليبيرالية:

برز الفكر الليبرالي خاصة بعد الحرب الباردة بعد تجسيدها نموذج الأمني والذي يقوم على أساس الديمقراطية والحرية والمساواة، فالأمن هو مصدر رئيسي للسلام تبرز أهمية الأمن من خلال المؤسسات الدولية التي تسعى إلى الحد من النزاعات والحروب.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للإرهاب والأمن القومي

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الأول: تعريف الإرهاب:

I-الإرهاب في اللغة العربية:

الإرهاب مصدرا رهب يرهب وأصله مأخوذ من الفعل الثلاثي رهب، يرهب ويأتي في اللغة العربية لأحد معنيين كما يقول ابن فارس: أحدهما يدل على الخوف والآخر يبدل على دقة وخفة فالأول الرهبة، نقول رهبت الشيء رهبا ورهبا ورهبة أي خفته.

وقد ورد المفرد في لسان العرب على النحو التالي: رهب الشيء، رهبة ورهبا ورهب: أي خاف أرهبته ورهبته واسترهبه أي صار راهبا يخشى الله.[1]

2-التعريف الاصطلاحي للإرهاب:

- **الإرهاب في اللغة الفرنسية:**

Terrorismeهذه الكلمة تتكون من جزأين Terreur ومعناه استخدام السلطة وisme معناه المقطع.

في الأصل تعود هذه الكلمة إلى عهد اليونان ويقصد بها نظام الرعب ويستخدم سواء من السلطة أو من طرف الأفراد وذكر أول مرة إبان الثورة الفرنسية 1792 من طرف جماعة بيرسيا حيث خلق الإرهاب كنظام رعب terreur وذلك لتخويف المعارضين الذين وصفوا بالإرهاب ومن هنا تم الحكم عليهم بالإعدام.[2]

1- إمام حسانين عطا الله، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة (مصر: دار المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 97.

2-محمد عبد المطلب الخش، الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية (مصر: دار الأمة الجديدة، 2007)، ص 43.

- **الإرهاب في اللغة الإنجليزية:**

تتكون الكلمة من مقطعين terror–ism بمعنى فزع ورعب ويستخدم عنها الفعل terrorize بمعنى يرعب ويفزع وأيضا كلمة terror والتي ترجع أصولها إلى الفعل اللاتيني والتي تعني الترويع والرعب والهول ومشتقاتها تدور حول هذه المعاني المحددة.[1]

ولقد وضح المجمع اللغوي: أن الإرهاب وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، فقد وردت هذه الحكمة في القرآن الكريم في عدة مواضيع لتعبر عن لمعاني الآتية الخشية وتقوى الله مثل قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم إياي فارهبون﴾ (سورة البقرة، الآية 40)

وقد وردت كلمة الإرهاب بمعنى الرعب والفزع في قوله تعالى: ﴿واضمم إليك جناحك من الرهب﴾.(سورة القصص، الآية 32).

ورد بمعنى الردع في القرآن الكريم وهذا المعنى معروف في المجال العشري بين المسلمين والكفار وفي قوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط للخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمهم﴾ (سورة الأنفال، الآية 60).

موسوعة لاروس:

تشير كلمة terrorisme إلى أعمال العنف التي ترتكبها مجموعة ثورية وكذلك الإرهابي terroriste هو الفرد الذي يمارس أعمال العنف ولقد ارتبط وصف إرهابي بزعماء الثورة الفرنسية الذين أقاموا حكما يعتمد على الرعب والإرهاب في فرنسا عام 1793.[2]

1– محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية (الأردن: دار الحامد، ط1، 2007)، ص 49.

2– خليل حسين ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقي، ط1، 2012)، ص20.

موسوعة السياسة:

يعني الإرهاب: استخدام العنف أو لتهديد بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف... بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقامة هدم معنويات الأفراد والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادة أو لإخضاع طرف مناوئ.[1]

قاموس أكسفورد Oxford

ففي هذا القاموس تعني كلمة الإرهاب السياسة أو أسلوب يعد لإرهاب وإفزاع المناوئين أو المعارضين لحكومة ما، كما أن كلمة إرهاب تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه والتهديد أو الترويع. [2]

قاموس السياسة: A dictionary of politics

كلمة إرهابيterrorist تعني "الشخص الذي يلجأ إلى العنف والرعب بغية تحقيق أهدافه السياسية التي غالبا ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم"[3]

موسوعة العلاقات الدولية:

أي نشاط تقوم به الدولة أو غير الدولة ويتم فيها استخدام العنف بقصد تحقق أهداف سياسية محددة.

جاءت المحاولات الأولى الفقهية لتعريف الإرهاب سنة 1930 أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في مدينة وأرسوا بولندا ونجد أن هناك عدة تعاريف منها:

1-محمد عبد المطلب الخشن، الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، مرجع سابق، ص 39.

2-أمين المشافية، أسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 112.

3-محمد عبد المطلب الخشن، الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، مرجع سابق، ص 43.

تعريف Gio VANOVICH

تعتبر إرهابا تلك الأعمال التي من طبعتها أن تثير لدى الشخص الإحساس بالتهديد أيا كان مما ينتج عنه الإحساس بالخوف بأنه صورة.[1]

تعريف Wacierski

"منهج عمل يقوم الفاعل بواسطته بث الرعب من أجل فرض الهيمنة على المجتمع أو الدولة بهدف المحافظة أو التغير أو تدمير الروابط الاجتماعية للنظام العام.[2]

تعريف Sottille

الإرهاب هو العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد من اجل تحقيق هدف معين.

تعريف ليمكن Lemkin

"تخويف الأفراد باستخدام أعمال العنف"[3]

تعريف مي ليسون Mallison

الاستعمال المنسق للعنف أو التهديد به باستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية.[4]

تعريف ديفيد إيريك David Eric

هو كل عمل من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أيديولوجية أو دينية. [5]

1- المرجع نفسه، ص81.

2- المرجع نفسه، ص 42.

3- نادية شرارية، إشكالية تعريف الإرهاب في القانون الدولي، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م ع م، ع 34، 2013، جوان)، ص 155

4- محمد عبد المطلب الخنش، الإرهاب الدولي بن الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، مرجع سابق، ص 83.

5- نادية شرايريةة، إشكالية تعريف الإرهاب ف القانون الدول، مرجع سابق، ص 155.

تعريف الدكتور محمد وليد عبد الرحيم:

كل عمل عنف منظم أو تهديد به يقوم به فرد أو جماعات أو حكومات أو دول لخلق حالة من الخوف أو الذعر أو اليأس بقصد تحقيق أهداف سياسية عامة وتعتبر أعمال إرهابية أعمال القمع والتوسع واستغلال وهيمنة بكل أشكالها.[1]

تعريف أحمد رفعت:

استخدام طرق عنيفة كوسيلة الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن موقف معين.

تعريف الدكتور صلاح الدين عامر:

الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وخاصة جميع أعمال العنف التي تمارسها منظمة سياسية بممارستها على المواطن وخلق جو من عدم الأمن. [2]

الدكتور نبيل أحمد حلمي:

الاستخدام غير المشروع للعنف أو للتهديد به بواسطة مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية، كما يهدد الحريات الأساسية بالضغط على الجماعة أو الدولة، من أجل تغيير سلوكها اتجاه موضوع ما.[3]

الدكتور جلال أحمد عز الدين:

هو عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه لدولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.[4]

1- المرجع نفسه، ص 157.

2- محمد عبد المطلب الخشن، الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، مرجع سابق، ص89.

3- المرجع نفسه، ص 98.

4- ندية شرارية، مرجع سابق، ص 157.

عصبة الأمم المتحدة:

تنص المادة الأولى على أن الإرهاب هو كل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة ويكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو للجمهور.

المادة الثانية: نصت على تعداد حصري للأفعال الإرهابية وهي:

- الأفعال العمدية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الجسدية
- (رؤساء الدول أو الأشخاص الذين يمارسون اختصاصات رئيس الدولة وحلفائهم بالورشة أو للتعيين) ...
- التخريب أو الإضرار العمدي للأموال العامة... [1]

هيئة الأمم المتحدة:

وضعت هيئة الأمم المتحدة في عام 1980 لجنة خاصة بالإرهاب واتفاقية موحدة تختص بالإجراءات القانونية لمجابهة الإرهاب الدولي حيث عبرت عن خصائص الإرهاب بقولها أن الإرهاب يعد عملا من أعمال العنف الخطيرة أو التهديدية، يصدر عن فرد سواء كان يعمل بمفرده أم بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو الأفراد أو الأماكن، وسائل النقل والمواصلات، أو ضد أفراد بقصد إلحاق خسارة أو ضرر بهذه الأمكنة.[2]

الاتحاد الأوربي:

هو العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين أو يسعى لزعزعة استقرار أو تفويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية... لإحدى الدول أو المنظمات الدولية مثل

1- ندية شرارية، مرجع سابق، ص 157.

2-أمين المشاقبة، أسعد شاكر شبلي تحديات الأمنية لسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق ص114.

الهجمات ضد الأفراد، الاختطاف، الاحتجاز أو إحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية، أو اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الإرهاب:

1.أسباب الإرهاب:

لاشك أن هناك أسباب تقف وراء ظاهرة الإرهاب وتسوغ القيام بعمليات إرهابية بمعنى أن الظاهرة تأخذ مكانها على الخريطة الزمن دون دوافع تعمل على كينونتها، فهي لا تأتي من فرغ مطلق وقد حمل الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم الدول الكبرى القسط الأكبر من المسؤولية لتفشي ظاهرة الإرهاب التي تهدد العالم وذكر عدة أسباب من أبرزها:[1]

- وجود حق للنقض في مجلس الأمن الذي أدى إلى تهاون الدول الكبرى في أداء واجباتها مما قام بشل الأمم المتحدة
- فشل تام في حل المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية التي تعصف بكثير من دول العالم.
- فشل في حماية الشعوب المستضعفة والتعويض على ذلك[2]

كما ارتبط الكثير من الأعمال الإرهابية بأسباب أخرى ولقد أشارت اجتهادات المفكرين إلى تصنيف الأسباب إلى ما يلي:

1- محمد عوض، الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، ص 57.

2- خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية، الغربية، (الأردن: دار حرير للنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص 62.

أسباب سياسية:

إن معظم الأعمال الإرهابية وأعمال العنف تكمن وراءها دوافع سياسية من بينها حق تقرير المصير، مقاومة الاحتلال، العنصرية، انتهاكات حقوق الإنسان وجذب الراي العام إلى قضية جماعة من الجماعات العرقية، الاحتجاج على سياسة غير عادلة تنتهجها الدولة ضد المواطنين، كما يشير البعض إلى أن الإرهاب يرتبط بطبيعة النظام السياسي ودرجة الشرعية التي تستند إليها ونجاحها وإخفاقها في توفير الحريات العامة ويقصد بالشرعية هنا كيفية تقلد الحكم للسلطة.[1]

أسباب اقتصادية واجتماعية:

ويندرج تحت هذه الأسباب أسباب أخرى ومنها محاولة فرض السيطرة على الشعوب إما عن طريق الاستعمار التقليدي أو الجديد والحفاظ على مصالحها في مستعمراتها إضافة إلى اللجوء إلى العدوان واستخدام القوة وانتهاك سيادة الدول كما هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا من جهة كذلك للفرق بين الطبقات الاجتماعية والبطالة[2]... تؤدي إلى الجنوح وارتكاب الجريمة واتصال بالجماعة الإرهابية فمن الواضح أن الجماعات الإرهابية تتغلغل في هذه الفئة من المجتمع من أجل التوغل وفرض نفسها على الدول وهذا راجع إلى الجهل والحرمان والفقر الذي تعاني منها هذه الشريحة من المجتمع.[3]

أسباب ثقافية وحضارية:

إن مستوى الثقافة وتعليم ونوعية الثقافة السائدة من الأسباب المؤثرة في الإرهاب فقد أثبت الدراسات الجنائية أن هناك علاقة طردية بين الجهل والمستوى العالمي للجريمة، فالجهل عامل مساعد لتلك الجماعات التي تعمل داخل الإطار الدولي وتهدف هذه العمليات

1- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، ص 58.

2- خليفة عبد السلام شاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، مرجع سابق، ص 63.

3- أحمد التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي (الأردن، دار المطبوعات والنشر، عمان، ط1، 1998)، ص 22.

الإرهابية إلى طرح قضية ما أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية كجذب الانتباه إليهم، محاولة منهم إلى كسب التأييد واستعطاف الدول وجماعات أخرى مناصرة لعصاباتهم وغالبا ما يكون رد الفعل هو مظهر من مظاهر الأعمال الإرهابية وهو ناتج للرفض الذي تتلقاه هذه الجماعة[1]

كما نجد هناك الاتفاقات تشجع تيارات متشددة متجذرة داخل المجتمع التي هي أرض خصبة للإرهاب وتتعدى بطبيعة الأنظمة غير الديمقراطية التي تعترف بالتنوع الفكري والمذهبي والعرقي والديني وترفض التعايش مع الثقافات الأخرى.[2]

أسباب إعلامية:

يرتبط الإرهاب ارتباطا وثيقا بالدفع الإعلامي سواء كان ذلك في العنف أم في أداة نقله عبر وسائل الاتصال فالإرهابي يعلم جيدا أن الحرب التي يخوضها تتمثل أساسا في حرب دعاية ذات دافع إعلامي فغالبا ما يعتمد الإرهاب في تحقيق أهدافه على عنصر مهم هو نشر الأفكار التي تعمل من أجلها وطرحها أم الراي العام الدولي والمنظمات الدولية للحصول على دعمها وتأييد القضية.

فالإعلام يلعب دورا في نقل وإيصال رسالة الإرهاب، فهو لا يقل أهمية عن العملية الإرهابية، مما يؤكد لنا أن الإرهاب يستغل كل الوسائل المتاحة له لتحقيق أهدافه بشكل مباشر أو غير مباشر. [3]

1- يوسف كوران، جريمة الإرهاب المسؤولية استراتيجية عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 42.

2- خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، مرجع سابق، ص 63.

3- منتصر سعيدة حمودة، الإرهاب الدولي (دار الفكر الجامعي، ط1، 2008)، ص 143.

2.دوافع الإرهاب:

عرف الدفع على أنه مثير داخلي يحرك سلوك الفرد ويوجهه للوصول إلى هدف معين كما يعرف أيضا بأنه القوة التي تدفع الفرد لأن يقوم بسلوك من أجل إشباع وتحقيق حاجته أو الهدف أما الباعث أو الحافز اتجاه موضوع خارجي الذي يحفز الفرد للقيام بسلوك التقلص عن حالة التوتر وهناك عدة دوافع للقيام بالأعمال الإرهابية نستخلصها فيما يلي:

الدوافع الشخصية:

تتمثل الدوافع الشخصية في ميل الفرد إلى ارتكاب الجرائم الإرهابية وممارستها في حياته حيث تختلف طبيعة الأشخاص من شخص لآخر باختلاف ظروف النشأة والبيئة المحيطة بها فللبيئة التي يعيش فيها تؤثر على سلوكها وميولتها، فاحتكاكها مع الآخرين تتكون شخصية الفرد، حيث من الممكن أن تقع بعض الجرائم الإرهابية من أجل تحقيق رغبات أو مطالب شخصية، وتتميز هذه الجرائم بانها مناقضة للقوانين الجنائية أم الدولية والوطنية للدول.

ويختلف الدفع باختلاف الأسباب فيمكن ان يكون وراء العمليات الإرهابية الرغبة في الانتقام من شخص مرموق يتمتع بمنصب في الدولة أو من اجل الأموال كالابتزاز باختطاف شخص من اجل الفدية.[1]

ومن الدوافع الشخصية للقيام بالعمليات الإرهابية

إصابة الإرهابي بخلل عقلي أو مرض نفسي وهي من الأمراض العقلية أو العصبية فوفقا للدراسات المختصة فإن الطفولة المضطربة تؤدي إلى الانطواء على ى النفس والشذوذ

1- منتصر سعيدة حمودة، الإرهاب الدولي، ص 143.

وفقدان الاتصال بالأصدقاء وعلاقات صعبة مع الأبوين تؤدي إلى إنشاء أو نشأت الإرهابي.[1]

الدوافع السياسية:

يعني الدفع السياسي هو تحقيق أهداف سياسية بضغط من الجماعات الإرهابية بالقيام بالعمليات الإرهابية، فمعظم العمليات تكمن وراءها دوافع سياسية مثل السيطرة والعنصرية، حق تقرير المصير.

قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية والعنف ضد الشعب من اجل فرض السيطرة عليها لإجبار السكان للخضوع للسلطة الحاكمة أو ترك أراضيهم والفرار منها سواء في نفس الدولة أو خارج هذه الدولة.[2]

فالهدف من الدوافع السياسية هو تحقيق هدف سياسي بمعنى إرغام الدولة أو جماعة سياسية على اتخاذ القرار وتحدث معظم العمليات الإرهابية ذات الدفع السياسي بعد إغلاق آفاق الحوار بطرق سلمية وقانونية والشرعية مما يدفع الطرف المظلوم إلى القيام بالأعمال الإرهابية من اجل الحصول على حقها وإعلام قضيتها للرأي العام.[3]

الدوافع الاقتصادية:

لا شك أن الفوارق الاجتماعية هي المصدر الرئيسي للعجز الاقتصادي، إن هذا العصب الاقتصادي يدفع الأفراد أو الجماعات من الدول الفقيرة إلى اللجوء القوة والعنف لإلحاق الأضرار بكل ما تخول نفسها استغلال خيرات وثروات بلدهم، إذا نجد أن معظم

1- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن السياسي لمصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2010، ص 168.

2- المرجع نفسه، ص 465

3- حميدي بوحلطة بوعلى، سياسة مكافحة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم، 2009-2010)، ص 18.

الأنظمة الفاسدة تمارس الفساد في شتى المجالات لتحقيق السيطرة الداخلية والبقاء في الحكم.[1]

حيث يشكل العامل الاقتصادي دافعا هاما من الدوافع التي تحرك الإرهاب، فالعمليات الإرهابية قد تهدف إلى أضرار باقتصاد دولة ما عن طريق تدمير منشآتها الاقتصادية للتعبير عن الوضع القاسي المعيش، وبما أن الأنظمة السياسية قد مارست الإرهاب من اجل أحكام السيطرة على الحكم أو للسلطة كما أن انتهاج الدولة لسياسة الخوصصة والانتقال عن المشروع العام الخاص من مسببات للإرهاب أي الاعتداءات الإرهابية.

ومن هنا ظهر مصطلح الإرهاب الاقتصادي وذلك نتيجة سعي الدول الكبرى لتقييم أسواق دول العالم الثالث وجعلها سوق استهلاكية بدرجة أولى[2].

الدوافع الاجتماعية:

تعاني دول العالم الثالث من فساد بكل أشكاله منها الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والأخلاقي.

فاتسعت الفجوة بين الواقع الاجتماعي وبين النظام السياسي والأخلاقي، فغابت العدالة ونشأت الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبرزت قيم واتجاهات مختلفة وهذا ما أدى إلى تشوه البناء الاجتماعي والثقافي لشعوب هذه الدول وانتشار الهجرة الشرعية وهجرة الأدمغة إضافة إلى ازدياد الجريمة والعنف والمشاكل الاجتماعية وغياب العدالة وإهدار الحقوق العامة فكلما زادت سلبيات المجتمع ومشكلاته ازدادت إمكانية وقوع الجرائم الإرهابية، إضافة إلى الفهم الخاطئ لتقاليد الدين وضعف الانتماء للمجتمع فهو ناتج الرواسب النفسية التي تؤدي إلى صناعة الإرهابي الذي يجد نفسه مواطن يعاني من العداء اتجاه المجتمع بإضافة مشاكل أخرى منها:

1- منتصر بن سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، مرجع سابق، ص 146.

2- حميدي بوجلطة بوعلى، مرجع سابق، ص 36.

- عجز الحكومات على تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كالسكن، العمل، العلاج.
- انتشار مشكل البطالة خاصة فئة الشباب
- نسبة عالية من الفقراء وغياب العدالة الاجتماعية
- تهميش فئة معينة في المجتمع مما يؤدي إلى أزمة المواطن داخل الدولة.

الدوافع الإعلامية:

الدافع الإعلامي للعمليات الإرهابية هو طرح القضية أما الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية، قد ترى الجماعة التي تقوم بالعمليات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي من أجل جذاب الرأي العام، ونظرا لأهمية الإعلام للإرهاب فهي تعتمد في تحقيق أهدافه على عنصرين هما إثارة الرعب والذعر ونشر القضية.

كما أن وسائل الإعلام تجد في الإرهاب مادة خاصة ولا تستطيع تجاهلها، لما لها من إثارة وتشويق لجذب انتباه الجماهير وتسعى وسائل الإعلام إلى بث الرعب والفزع داخل النفوس.[1]

المطلب الثالث: أشكال الإرهاب:

للإرهاب أشكال متعددة وأنها مختلفة وذلك لتعدد أسبابها وبين هذه الأشكال نجد ما يلي:

1.إرهاب الدولة:

يعني إرهاب الدولة في احد التعريفات هو استخدام حكومة الدولة لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من المواطنين من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو

1- احمد بوجلطة بوعلي، مرجع سابق، ص 48.

الرفض[1]

يكون داخل الدولة يحدث ذلك على صورة التعسف في استخدام السلطة مثل أعمال التعذيب والوحشية وتقييد الحريات للأفراد مثل حرية التعبير، وهو أيضا تطبيق القوانين بطريقة تعسفية يطلق عليها اسم الإرهاب القمعي حيث تحكم الدولة سيطرتها على بعض الفئات وتؤسس هذه الدولة جماعات إرهابية وترعاها لتزرع الرعب في أوساط مجموعة معينة من المواطنين الذين يمثلون تيارات المعارضة حيث أنها تغلق ممارستها الإرهابية بمظاهر الشرعية القانونية من خلال وضع تشريعات وصياغة القوانين تعطييه صلاحيات واسعة لقمع المعارضة.

ونجد أن هناك نوعين من الإرهاب: إرهاب دولي، إرهاب الدولة الداخلي.

وهو ما ذكرناه سلفا وإرهاب خارجي وهنا الدولة تمارس الإرهاب على شكلين مباشر وغير مباشر، وتتمثل في العمليات التي تمارسها وحداتها العسكرية ضد المدنيين في دولة أخرى.

وهو الإرهاب العسكري بهدف إلى تفريق الشعب وإضعاف إرادته أما بالشكل غير المباشر. وذلك من اجل تجنب بذلك نخاطر الحروب والمواجهة العسكرية مع الدول وذلك من خلال دعم الإرهاب من خلال إمدادها بالسلاح والأموال اللازمة.[2] لتنفيذ عملياتها في دول أخرى، بل إنها تقوم بتدريب وتجهيز أفراد هذه الجماعات في معسكرات بقصد إرسالها إلى الخارج.

1- إدريس عطية ،الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات موجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية ،2011)، ص56

2-حميدي بوجلطة بوعلي، مرجع سابق ص48.

2.إرهاب الأفراد أو الجماعات:

يعتبر أحد مظاهر الإرهاب الذي يقوم به فرد أو عدد أفراد ويذهب البعض إلى اعتبار الباعث السياسي وراء هذا النوع الذي يسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية دون أن تكون له أبعاد أخرى ويرى البعض أنه ضد النظام القائم أو ضد الدولة معينة أو حتى ضد فكرة الدولة ويهدف إلى زعزعة استقرار النظام السياسي القائم ويتميز هذا الإرهاب بالانتشار والاستمرارية والتنوع في للأهداف والأسباب والوسائل.[1]

ويطلق عليها إرهاب الضعفاء باعتباره صادر عن يأس في نفوس اللذين يمارسون الإرهاب ومن صور إرهاب الأفراد أو الجماعات.

1.الإرهاب الثوري:

يهدف إلى إحداث تغير شامل وكامل في التركيبة السياسية والاجتماعية للنظام القائم وقد يكون في إطار عالمي أو في اطار داخلي ويتميز بمجموعة من الصفات منها:

أ- النشاط الجماعي ويبرز في إطار أيديولوجية ثورية.

ب- تركيزه على المنظمة ومثل الأولوية [2]

2.إرهاب شبه الثوري:

يهدف إلى إحداث بعض التغيرات البيانية والوظيفة في النظام السياسي معين، وقد يصبح جراء من برنامج أكثر اتساعا للتغير السياسي.

3.الإرهاب العدمي:

يهدف القضاء على النظام القائم دون وجود تصور لنظام بديل، يستهدف التغيير فقط بل التدمير وهذه الفئات تسبب تحديات كبيرة للدولة كما لا توجد لها أمثلة معاصرة ولكنها

1-عبد الرحمن رشادي الهواري ،الإرهاب والعولمة(الأردن: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1،2002)ص38.

2- إدريس عطية، مرجع سابق ص60.

وجدت إبان الثورة الفرنسية.[1]

4-الإرهاب العادي:

وهو الذي يمارسها الأفراد بدافع أناني ولتحقيق مصالح شخصية اقتصادية ويتمثل في أعمال الخطف واحتجاز الرهائن، أعمال النهب والسلب والتخريب وهو ما يهدد مبادئ القانون الدولي.[2]

3-الإرهاب الدولي:

هو الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، وبيان الصفة الدولية للإرهاب والتي تضفي عليها الطابع الدولي وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سواء أشخاص أو أشياء أو أماكن أو يكون الهدف دولا مثل الإساءة للعلاقات الدولية.

وتتصدر أساليب الإرهاب الدولي ومنها أخذ للرهائن وخطف الطائرات والاعتداء على الشخصيات الدولية وقد يكون هذا الإرهاب محل عناية خاصة في التشريعات الدولية، فنظمت الاتفاقيات الدولية والإقليمية معظم أعمال الإرهاب الدولي فإرهاب عادة يتضمن عنصر الصفة الخارجية التي ترتبط باعتبارات المكان أو الشخص أو المصلحة.[3]

1-خليفة عبد السلام الشاوش، مرجع سابق ص ص39-40.

2- إمام حسانين عطا الله، الإرهاب بالبيان القانوني للجريمة، مرجع سابق، ص 148.

3- محمد عوض التربوي أغادر عرفات جويحان، علم الإرهاب، مرجع سابق، ص 118.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي

المطلب الأول: تعريف الأمن:

يعد الأمن من المصطلحات التي ظهرت خاصة بعد الحرب العالميتين الأولى والثانية حيث أصبحت معظم دول العامل تتدد بأهمية الأمن والمحافظة على كيان دولهم ولكن في الآونة الأخيرة ارتبط مفهوم الأمن بظهور التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الإرهاب الذي أصبح التهديد الأول للدول وهو قضية دولية عالمية لذا ازداد الاهتمام بها خاصة من طرف المجتمع الدولي والفقهاء والمفكرين لذا قام مجموعة من هؤلاء بتقديم تعاريف مختلفة للأمن

تعريف الأمن لغة:

إن الأمانة من الأمان والأمانة بمعنى: وقد آمنت فأنا آمن، أمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة، الإيمان بمعنى التصديق.[1]

اللغة الإنجليزية:

الأمن في اللغة بمعنى الأمن والطمأنينة أي أن تأمن في جوهره من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة. [2]

واشتقت كلمة الأمن من الكلمة اللاتينية securitas/secourus وهي كلمة مركبة من sine و cura وتعني دون without و cura أو curiw وتعني الخوف troubling أو الألم pain أو القلق anxeity أو الحزن sorroucan/grief وبذلك تكون كلمة securitas تعني الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم والحزن[3]

1- صليحة كباب، الراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، ع38، ديسمبر 22،، ص 230.

2-Oxford-dictionnairy-leving.com

3- صليحة كبابي مرجع سابق،ص231

أما في اللغة الفرنسية فقدورد مصطلح الأمن بمعنى sécurité ويكاد ينطبق هذا المعنى في كافة المعاني اللغوية الذي يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.

وقد وردت في النسوة القرآنية بمعنى الأمن هو الاطمئنان الذي ناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وهذا ما ينحر عنه راحة النفس فالأمن إذا هو نقيض الخوف حيث قال تعالى في سورة قريس، الآية 04: فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من الخوف

وقوله عز وجلّ ﴿وإذا جائهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾ (سورة النساء، الآية 83).

كما وردت في سورة النور: ﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض كما استخلف الذي من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتقى لهم وليبذلنهم من بعد خوفهم أمنا﴾ (سورة النور، الآية 55).

الأمن في الاصطلاح:

الموسوعة السياسية:

تعني ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية والتي تؤدي بها إلى وقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

دائرة المعارف البريطانية:

يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن المعارف البريطانية ربطت مفهوم الأمن بالعدو الخارجي أو التهديد الخارجي وبالتالي حماية الدولة يكون بالتصدي لهذا العدو.

-التعريف الفقهي للأمن:

تعريف ليبمان Lipaman Walter

"يرى أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتشارها في حرب كهذه"[1]

تعريف كينث والتز K. Waltz

"في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة على أهداف أخرى مثل الهدوء والقوة.

تعريف باري بوزان Barry Buzan

عرف الأمن بقوله في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى متعلقا بقدرة الدول states والمجتمعات societies على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي. [2]

روبرت ماكنمارRobert Macnmara الذي أعطى نظرة شمولية لتعريف الأمن بقوله "لا يمكن أن تحقق أمنها إلا إذا ضمت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا ينمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية" فالأمن بالنسبة روبرت ماكنمار هو التنمية لا مجال للحديث عن الأمن. [3].

هنري كيسنجر HenryKissinger

وزير الخارجية الأمريكية يعرف الأمن على أنه هو أي تصرف يسعى من خلاله

1- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 208، ص 14.

2- أحمد فريحة، لدمية فريحة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون، ع14، جانفي 2016، ص 161.

3- نفس المرجع، ص 16.

المجتمع إلى حفظ حقه في البقاء. [1]

أرنولد وولفزArnold Wolfers

غياب أية تهديدات اتجاه قيم مكتسبة وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.

إسماعيل صبري مقلد:

أنه العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولة وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي وحماية القيم أو المصالح الحيوية لأمة الدولة أو لكيانها القومي ضد التهديدات المواجهة ضدها والمحافظة على نظام سياسي إذا ما كان معنى خاص للشعب.[2]

الدكتور علي الدين هلال:

"ركز على تأمين الدولة والمجتمع من الاخطار الداخلية وكذا ضد الاخطار الخارجية وفي الوقت نفسه تأمين مصالح الدولة والمجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف التي تعبر عن رضاء المجتمع ورفاهيته" [3]

أمين هويدي:

بأن الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية

1- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، الأردن، مكتبة الملك فهد، ط1، 212، ص 25.

2-قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعية الحاج لخضر، 2011، ص 13.

3- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مرجع سابق، ص 21.

والدولية، بمعنى ضرورة الربط بين الأمن القومي وأمن المجموعة في إطار المصالح المشتركة من دون أن تكون هناك تعارض بينهما. [1]

المطلب الثاني: أنواع الأمن:

الأمن الإنساني:

طرح الأمن الإنساني لمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية عقب الحرب الباردة، وقد استخدم هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية الذي كان جوهر هذا التقرير هو الفرد والذي يعبر عنها بالأمن الإنساني لكن أول من طرح هذا المصطلح والمفهوم هو المفكر W.E.Blatez عام 1966 في كتابه "الأمن الإنساني" بعض التأملاتHuman Security some reflexions لذي أكد أن الدول الآمنة لا تعني بالضرورة أفراد آمنين أو تحقيق أمن الأفراد.[2]

وهو ما أثبته الواقعيين من خلال المخاطر التي تهدد البشرية وتقدم حلول لمجابهتها ومعالجتها، إذ أن الأمن الإنساني يحمل في مضمونه تعبيرات جذرية على مستوى الممارسات الدولية والسياسات الوطنية من حيث المساعدة على الوقاية وإدارة ومعالجة التهديدات الأمنية.[3]

ووفقا لما جاء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لعام 1991م الذي ألم أن هناك تهديدات يجب أخذها بالحساب وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها فمفهوم الأمن يجب أن يتغير من حيث مضمونه بالانتقال من أمن الأفراد... وقد أدرك العاملون في برنامج الأمم

1- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه، مرجع سابق، ص 25.

2- نفس المرجع، ص 38.

3- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية السعودية، مكتبة الملك فهد، ط1، 2011، ص 78.

المتحدة أن مفهوم الأمن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية في ظل بيئة آمنة تحقق استدامة... بالتالي هذا يعني تحقيق أمن إنساني للدول. [1]

الأمن الجماعي:

ظهر الأمن الجماعي مع ظهور عصبة الأمم المتحدة 1920 لكن فكرة الأمن الجماعي، كانت في مؤتمر فرساي 1919 ذلك من قبل الرئيس الأمريكي "وودر ولسن" حيث رفض هذا المقترح في البداية لكنها بسبب الظروف الدولية السائدة آنذاك خاصة من طرف الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى عاد إلى الظهور حيث أن الحرب أنهكت الجميع وعلى الحفاظ عن الأمن والسلم الدوليين من أولويات عصبة الأمم المتحدة وعرف الدكتور إسماعيل صبري الأمن الجماعي بأنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الحيلولة دون تغير الواقع الدولي أو الإحلال بأوضاعه وعلاقاته وتبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة دولة معينة على حساب غيرها من الدول. [2]

ويشمل مفهوم الأمن الجماعي تجمع عدة دول تعمل على المحافظة على السلام العالمي عن طريقه، واتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ الأمن الجماعي ونصت المادة 10 من الميثاق عصبة الأمم والذي تدعو إلى المحافظة على سلامة أراضي واستقلالية جميع الأعضاء ضد أي عدوان خارجي وذلك من خلال فرض العقوبات التي تراها مناسبة ضد أي اعتداء. [3]

ومع فشل عصبة الأمم المتحدة في إيقاف الحرب ومنع نشوبها حلت محلها هيئة الأمم المتحدة التي أفرزت نظام الأمن الجماعي بمفهوم واسع تجسد في ميثاقها.

1–خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م28، العدد الثاني، 212، ص 522.

2– هايل عبد الموالي طشطوش، في العلاقات الدولية، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع ،2010، ص178

3– نفس المرجع، ص179.

الأمن الشامل:

ظهر مفهوم الأمن الشامل مع تقرير "لجنة أولوفبالم" سنة 1982م بعنوان "الأمن المشترك" والذي أكد أن السباق نحو التسلح والتدمير المتبادل يمكن أن يؤدي إلى تدمير الحضارة البشرية وأنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا عن طريق التعاون ونزع السلاح.

كما ارتبط الأمن الشامل بالتنمية باعتبار أن انقسام العالم من دول غنية وأخرى فقيرة يتأكد من سنة إلى أخرى وهذا ما يؤكد حصول مجاعات خطيرة سيكون لها أثر كبير على انعدام الاستقرار الدولي والذي دعمته لجنة برندت سنة 1943م. [1]

حيث أن الأمن الشامل يشمل جميع مناحي الحياة مثل العنصر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإعلامي... فكل هذا يشكل أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضمن جوانب وأبعادا اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالتدريبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النظام يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة وليس فقط التهديدات المباشرة، وإنما تتعامل مع المخاطر والتحديات المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية، فهو بذلك يضع مسألة الأمن في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.[2]

المطلب الثالث: مستويات الأمن وأبعاده:

1-الأمن الوطني (القومي):

إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستويات حدودها، ويتمحور الأمن الوطني على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة[3]

1- محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابقن ص 52.

2- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 25.

3- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة، مرجع سابق، ص 18.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التعبير العنيف والذي يمس باستقرار المجتمع والذي يكون عبر طرق شرعية وكذلك توفير وحشد كافة الإمكانيات من اجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد...

ويرتكز المستوى الوطني على ركيزتين اثنتان الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة على التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع.

أما المستوى الخارجي فينبغي الأمن الوطني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات المختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، ... وحتى التدخل العسكري.[1]

2.الأمن الإقليمي:

يقصد بالأمن الإقليمي تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد حيث لا يرتبط برعية بعض الأطراف فحسب، وإنما يتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول هذا الاقليم. [2]

فالأمن الإقليمي هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والتي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج اطار النظام الإقليمي وقد استخدم باري بوزان مصطلح المجمع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق إقليم حيث اعتبره "يتضمن

1- قريب بلال، مرجع سابق، ص 27.

2-ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 21.

مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، كما يرى أن أغلبية الدول تمد علاقاتها الأمنية من مطلقاتها إقليمية وليست العالمية فمصطلح المجمع الأمني هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.[1]

إذن الأمن الإقليمي هو مختلف العلاقات التبادلية بين الدول أو بين دول ومنظمات دولية في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها لأجل تحقيق ما يمكن أن يؤثر على استقرار المجال الإقليمي وأمنه، وما يمكن أن يشكل تهديدا يؤثر على طرف من أطراف الإقليم وبالتالي على جميع أطرافه. [2]

3-الأمن الدولي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اجتمعت الدول المنتصرة لوضع صيغة أمنية عالمية وإقامة تنظيم دولي جديد يستند إلى أسس ومبادئ دولية بعد فشل عصبة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين وضبط الأمن العالمي والحفاظ عليه بسبب عدم قدرة أجهزتها وميثاقها على مجاراة ومواكبة المتغيرات في المجتمع الدولي، تأسست هيئة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدولي حيث البيان الأولى لهيئة الأمم المتحدة على مبدأ ينص على: "مساعدة التنظيم الدولي إذا اضطر إلى استعمال القوى" وهذا ما يؤكد أن هيئة الأمم المتحدة سلطة وقوة تمارس على من يخالف أو يحايد من الشرعية الدولية ويؤثر على الأمن والسلم في العالم. [3]

1- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته، مرجع سابق، ص 20.

2- ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 24.

3- هايل عبد المولى طشطوش، في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 181.

ففكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى لمنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغضض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من وراءه، ويعرفه أحد الباحثين بأنه النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقهم إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق الحماية. [1]

إن الأمن الدولي يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شقين شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان وعقاب المعتدين.

أبعاد الأمن:

1.**البعد السياسي:**

يتمثل في الحفاظ على السياسي للدولة وأهم شيء يركز عليه هذا البعد هو الكيان السياسي للدولة، وهو ذو شقين داخلي وخارجي يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي، تراجع القبلية والطائفية لما يحقق دعم الوحدة الوطنية، أما البعد الخارجي فهو يتعلق علاقة الدولة بجيرانها التي تشترك مع الحدود إضافة إلى أطماع الدول العظمى الكبرى في مواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا التي تحكمها مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح المهنية واستبيانها.[2]

1- قريب بلال، مرجع سابق، ص 35.

2-محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مرجع سابق، ص 28.

وبالتالي هذا البعد يركز على تعامل الدولة مع تلك الأطماع والمصالح الخارجية التي تستهدف مواردها وخيراتها ومراعاة تطابقها أو تعارضها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

2-البعد الاقتصادي:

يقصد بالبعد الاقتصادي قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سواء محليا أو من الخارج بكل الوسائل وتجنب فرض قيود أو تهديدات من خارج الدولة علاوة على قدرتها الاقتصادية لدعم القدرة العسكرية والسياسية له. [2]

تعتبر الشؤون والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني حسب التقليديين تتعلق بمدى إمكانيات الدولة المالية والاقتصادية فحسبهم فالقدرة المالية والاقتصادية للدول هي التي تتركهم يدخلون في سباق نحو التسلح، فالبعد الاقتصادي للأمن يرتبط بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول.

فالنمو الاقتصادي والتنمية هو اللبنة الأساسية التي من خلالها تتحقق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية، إلا أن باري بوزان كواقعي يعتقد بأن الأمن الاقتصادي لهه علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول للسوق الخارجية هذا على المستوى لعالمي أنما على المستوى الإقليمي فيعني شدة التنافس بين دول الإقليم للوصول إلى شراكات أو صفقات مع جهات أخرى أو قوى خارجية لها وزن اقتصادي. [3]

3-البعد الاجتماعي:

يعني إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات، ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيس لسلامة

1- قريب بلال، مرجع سابق، ص 24.

2- محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 30.

3-قريب بلال، مرجع سابق، ص 25.

الكتلة الحيوية ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن والثقافة حول القيادة السياسية ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي لأمن القومي يصعب أحيانا السيطرة عليه وبخاصة في ظل تفاقم مشكلات البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية.

يهتم البعد الاجتماعي بالمؤشرات السكانية المختلفة من عدد السكان ومعدلات نموهم وكثافتهم وتوزيعهم الريفي والحضاري وتركيبهم العمري ودرجة التعليم السائدة بينهم ومستوى الخدمات الصحية وبالإضافة إلى التركيب اللغوي والصرفي والديني والطبقي للمجتمع وآثار ذلك كله على الإمكانات التنموية والقدرات الدفاعية للدولة ودمى تماسكها الاجتماعي والسياسي. [1]

4-البعد الثقافي:

تكتسي المتغيرات الثقافية أهمية كبيرة حيث تعتبر الأكثر حساسية من بين جميع المتغيرات السابقة نظرا لتأثير الأبعاد الثقافية على النظام الدولي وذلك من خلال كتابات صمويل هبتعتون حول "صدام الحضارات"[2] حيث يعتقد الباحث أن الصراع بين وحدات سياسية حول الموارد الأولية إلى صراع بين الثقافات والحضارات، ويرتبط البعد الثقافي للأمن بالبعد الاجتماعي، إن التنوع الثقافي داخل المجتمع الواحد وتفضيل ثقافة معينة عن الأخرى قد يؤدي إلى حدوث توترات داخل الدول قد تأخذ أشكالا متحددة كالنزاعات الطائفية والعرقية، وقد تصل حدتها إلى زعزعة الاستقرار الدول أو الرغبة في انفصال عن الأقاليم (حالة السودان)[3]

1- محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 30.

2-قريب بلال، مرجع سابق، ص 25.

3- نفس المرجع، ص 26.

المطلب الرابع: نظرية الأمن:

النظرية الواقعية:

تعود جذور النظرية الواقعية إلى كتابات اليونان القديمة والصين إذ أسس توسيدس وميكافيلي وهوبز وغيرهم لهذه النظرية في أثينا واسبرطا والتي عرفت بالحرب البيلونيزية، وهو ما اياده ميكيافيلي الذي يرى أن القوة والدهاء هي التي تضمن أمن الدولة وبقاءها، كما أن السياسة هي صراع على المصالح، أما هوبز فقد أبرز أهمية القوة على العلاقات السياسية ويعتبر المجتمع الوطني مجتمع منظم نتيجة اتفاق أو عقد بين افراد الجماعة مما يجعلهم في السلام فحسب هوبر فإن العلاقات بين الدول تختلف لعدم وجود سلطة يمكن أن تعلو على سلطة الدول.[1]

ركز النظرية الواقعية على مجموعة من المبادئ منها:

- السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي يقول ميكيافيلي "إن الأخلاق هي نتاج القوة".
- إن أساس الواقع الاجتماعي هوة الجماعة فالأفراد يعيشون في عالم يتسم بندرة الموارد ويواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص وإنما كأعضاء في جماعة.
- مركزية الدولة بمعنى أن الدول هي القواعد الأكثر أهمية في عالم السياسة
- القوة والمصلحة والأمن القومي من صلاحيات الدولة.
- النظام الدولي في حالة فوضى ولا يوجد سلطة مركزية قادرة على ضبط العلاقات بين الدول. [2]

1- معمر منذر، مبادئ في العلاقات الدولية (لبنان: مجدد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002)، ص 36.

2- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 206)، ص 204.

تعرضت النظرية الواقعية إلى انتقادات بسبب استخدامها المفرط لمصطلح القوة كمتغير رئيسي في النظام لدولي، كما واجهت صعوبة في تحديد المفاهيم بشكل واضح ودقيق، كذلك في استخدامها لميزان القوى الذي يعمل عدة معاني، وبلغت في استخدام مفاهيم متداولة في الماضي لذا ظهرت الواقعية الجديدة التي تبنت أفكار جديدة نظرا للانتقادات الموجهة للواقعية التقليدية ومن بين ما أتت بها الواقعية الجديدة ما يلي:

- الدولة في بنية فوضوية هذا يعني أنه ليس هناك سلطة مركزية تفرض عليها الالتزام بحماية مصالح الدول الأخرى.[1]
- مواقف الدول تتغير لذا لا يمكن الوثوق بها إذ أن حليف اليوم يصبح عدو الغد.
- الدول تسعى للحفاظ على سيادتها واستقلالها.
- القوة العسكرية لبعض الدول تمثل تهديد للدول الأخرى (سباق نحو التسلح). [2]
- الدول فواعل عقلانية لذا تفكر بشكل واعي في استراتيجية المحافظة على بقائها وأمنها.

لقد استخدم الواقعيون الجدد مصطلح المعضلة الأمنية للمفكر جون هارز John Herz والذي عرفه: "أين يوجد مجتمع فوضوي... يظهر ما يعرف بالمعضلة الأمنية وأين جماعات وأفراد يكونون متخوفين على أمنهم بسبب احتمال خطر الهجوم... تسعى هذه الدول للحصول على القوة لمواجهة قوة أخرى، لأن لا أحد متأكد من ضمن أمنه في العالم تتناسب فيها الوحدات يتواصل السعي للقوة في إطار حلفه مفرغة للأمن والقوة. [3]

1- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصر، دار الكتاب الحديث، 2008، ص 28.

2- المرجع نفسه، ص 29.

3- صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 235.

النظرية الليبرالية:

نشأت الليبرالية في خضم التغيرات الاجتماعية التي عرفتها أوربا لكنها تبلورت في بداية التسعينات خاصة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي حيث عملت الليبرالية على تغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم والنموذج السلام والحرية والازدهار التي يزعم أن الديمقراطيات الليبرالية الدستورية تنعم بها مثل الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

يقوم الفكر الليبرالي على مجموعة من الأفكار وتتمثل في:

- الدول هي الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية.
- السلم والتعاون هي مسألة قائمة على فكرة الديمقراطية وانتشارها عبر العالم لأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض
- توفير المنافع الاقتصادية، حيث ينظر إلى التجارة على أنها السبيل لتوحيد الشعوب.
- تعزيز سيادة القانون وتوفير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها أن تقلل من حدة معضلة الأمن بين الدول.
- نشر قيم الديمقراطية بين الدول ما سيقلل من اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية.
- الأمن الجماعي وذلك بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي يقصد مواجهة أي فاعل آخر.[2]

ووفقا للنظرية الليبرالية ففكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين تؤدي إلى زيادة الأمن الدولي والذي هو المصدر الأساسي للسلام، كما يؤكد الليبراليون أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو غير موجودة، كما أنها تقوم بتسوية خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

1-خليل حسين، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 244.

2- المرجع نفسه، ص 245.

أهم رواد النظرية الليبرالية:

سمويل مالفين Melvin Small دافيد سينغر David Singer، ايمانويل كانط Emmanuel Kant ، مايكل دويل Dogel Michal بروس روستRusset Bruce...

رغم أن النظرية الليبرالية تبنت أفكار قائمة على الفرد، الحرية، السلام، والازدهار إلا أنها تعرضت للانتقادات من طرف النظريات الأخرى لذا ظهرت الليبرالية الجديدة.

الليبرالية الجديدة:

ترجع أفكار الليبرالية الجديدة للمفكر Gambetta و Timothy، MillesCharnier الذين يرون أن للديمقراطية هي سيادة القانون في ل الليبرالية ثم تطورت مع كلّ من روبرت داهل، دافيد ترومان، هارولاسويل، كيوهان.

ترى الليبرالية الجديدة أن الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسع بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات هي الأخرى ذات أهمية.[1]

المبادئ الأساسية لليبرالية:

- الفاعل: يرى الليبراليون أن الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع، رغم التأكيد من أهمية الفواعل الأخرى في عمله التعددي القديم.
- البنية: فوضوية النظام الدولي، لكن الفوضى لا تعني استحالة التعاون بينم الدول بسبب وجود وانتشار الأنظمة الإقليمية الدولية التي تساعد على تلطيف الفوضى وتسهيل التعاون.
- العملية: ازداد التكامل على المستوى الجهوي والكوني بوجود اتفاقات انبثقت على اثرها تكتلات اقتصادية فوق قومية.[2]

1 عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 99.

2- المرجع نفسه، ص 110.

النظرية النقدية:

تأسست النظرية النقدية بمدرسة فرنكفورت في عام 1923 في معهد العلوم الاجتماعية الذي كان مستقلا تقريبا، أول مدير للمعهد الأسترالي جيرامبيرغ كار Carl Grimberg كانت بداية هذا المركز يروج للأفكار الماركسية المعاصرة لكن بعد تقاعد كارل جريمبيرغ عام 1929 ومجيئ مكانة ماكس هوركماير Max Horkkeimer إلى مدرسة فرانكفورات[1]

ركز النظرية النقدية على أمن الفرد كمؤشر رئيسي للأمن الحقيقي من خلال التحرر أو الإنعتاق بما يحقق التغلب على الفقر والعجز التعليمي والاضطهاد السياسي، فالأمن الإنساني يسهل توفير الأمن الاقتصادي كغياب الفقر والأمن الغذائي والأمن الصحي بتوفير العناية الصحية والحماية ضد الإمراض والأمن البيئي بالوقاية من الدمار البيئي والأمن الشخصي الحماية ضد التعذيب والحروب والعنف الداخلي والجرائم والمخدرات والانتحار والأمن الجماعي بإنقاذ حياة الثقافات التقليدية والامن السياسي المتمتع بالحقوق المدنية والحريات العامة والكرامة الإنسانية.[2]

ركز النظرية النقدية على مجموعة من الأسس لتطوير المفهوم الأمني حيث يرى رواد النظرية النقدية أن الأمن يواجه ضغوطات القوى متعددة اقتصاديا، بيئيان ثقافيا خارجة عن دائرة المراقبة الدول ودونن اعتبار الحدود مرسومة.

- القوى الاقتصادية والاجتماعية هي التي ستحدد مسار التطور الحقيقي مستقبلا.
- الرهانات غير العسكرية لها من الأهمية ما يفوق التهديدات التقليدية العسكرية.

1- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص171.

2- عامر عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول وشمال وجنوب المتوسط، مرجع سابق، ص

– الرؤية الإيجابية لعمليات النزاعات ونشر قيم مساعدة على تطوير واقع الأمن.[1]

ينطلق الليبراليون من أن الأنظمة السياسية تحتاج إلى تجاوز المشاكل الناجمة على البيئة الفوضوية للنظام الدولي.

الافتراضات الجوهرية الليبرالية الجديدة

– الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية بجانب الدول هم الأفراد والجماعات الخاصة التي تتميز بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين

– الدولة تمثل عصب المجتمع المحلي والقواعد المبنى عليها مصالحها هي التي تحدد أداء ودور الدولة في السياسة الخارجية، وطبيعة الدولة تمثل تعبيرا عن مصالح ومتطلبات الأفراد والجماعات.

– الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين الدوليين هو الذي يحدد سلوكها وأدوات تحركها في السياسة الدولية وتباين أداء الدول هو الذي يشكل سلوكها في أثناء تواجدها في النظام الدولي.

– العولمة تؤثر على طبيعة الفاعلين الاجتماعيين في السياسة الدولية مما يؤدي إلى اختلاف متطلبات واحتياجات الأفراد والجماعات.[2]

1– محسن العجمي بن عيسى الأمن والتنمية،

2– أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى، نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، ص 29.

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية والتهديدات الأمنية

يعد الإرهاب من التهديدات الأمنية التي ظهرت في الآونة الأخيرة فقد كان الإرهاب في الماضي يمارس من طرف الدول لتحقيق مصالحها أو من أجل إلحاق الضرر بالدول المنافسة لها للولوج في هذا الموضوع يجب علينا التطرق أولا إلى مفهوم التهديد الأمني، حيث يندرج الإرهاب ضمن التهديدات الأمنية.

فقد عرفت التهديدات الأمنية على أنها ناتجة عن إلحاق الأذى والضرر، فالتهديد هو كل ما يدل بالأمن، أما من الناحية الاستراتيجية فقد قدموا مفهوم آخر وهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة الأطراف الأخرى للتهديد[1] ومن أهم التهديدات الأمنية نجد كل من الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب...

وقد قسم الباحثين التهديدات الأمنية إلى تهديدات داخلية تحدث داخل الدولة أما التهديدات الخارجية فهي تأتي خارج الدولة أي تتعارض للهجوم من طرف عدو خارج نطاق حدودها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي أحدثت تأثيرا واضحا على مفهوم التهديد، إذ طرحت مفهوم جديد للأمن الدولي، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن والتي تقوم بالأساس على أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات.

ان العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر، وشرعت في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب كمتحرك فوق قومي عبر محدد العالم وقادت حملة ضده،

1- ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 29.

استخدمت فيها اكل الوسائل بما فيها العسكرية مثل الإطاحة بحركات طالبان في أكتوبر 2001، غزو العراق 2003، ... تحقيق منابع المالية والاقتصادية كالإرهاب. [1]

وقد حددت التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التهديدات الأمنية الجديدة كما ذكرناه سابقا كما أن طبيعة التهديدات غير متعلقة أساسا بزيادة الإنفاق العسكري على التسلح وتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية، ذلك أنها تتسمم بالشمولية والقوة وتعتمدها جماعات منظمة عابرة للقوميات ومن ثم لم يعد بالمقدور التحكم فيها باعتماد الوسائل العسكرية باعتبارها تعرف بطبيعتها غير العسكرية فهي عابرة للحدود ولا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها أو موقعها، فالتهديدات الإرهابية للأمن الدول التي لم تعد تداركك العدو فالعدو لم يعد محددا والتهديدات لم تعد عسكرية بطبيعتها وحتى الدول لم تعد صاحبة الحل وربط. [2]

المطلب الثاني: الأمن القومي والإرهاب

يعتبر الأمن القومي من أحد الركائز الأساسية لكيان الدولة والإرهاب أحد التهديدات الأمنية للأمن القومي الذي يساهم في زعزعة الاستقرار ونشر الرعب والذعر داخل أمة واحدة وقد عرف روبرت ماكنمار الأمن القومي على أنه "هو ما تقوم به الدولة أو المجموعة الدول التي ضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية".

كما ركز خبراء الامن القومي المتخصصون على أن الأمن أصبح يشير إلى تعيين أمن قومي مرتبط بالتنمية، وهو ما أكد عليها روبرت كنمار بقوله أن الأمن القومي بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تظل آمنة وأنن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، إضافة إلى البعد الثاني المتمثل في تبني الدولة

1- أحمد فريحة، لدمية فريحة، مرجع سابق، ص 165.

2- نفس المرجع، ص 166.

استراتيجية لحماية تضمها والتي تتعلق بقدرة الدولة العسكرية والمادية من أجل حماية قيمها الذاتية من التهديدات[1]... حيث ارتكز مفهوم الأمن القومي على استخدام القوة العسكرية في الحفاظ على القيم الأساسية للدولة بإضافة إلى ذلك فهو يشكل محور أساسيا للسياسة الخارجية لأية دولة أو مجموعة الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها وذلك لحماية الدولة من التهديدات والأطماع الخارجية التي تواجهها.[2]

وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها، كما أن الأمن القومي هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي للدولة ما هو الإرهاب حيث تعمل الجماعات الإرهابية على استغلال نقاط الضعف لتتغلغل في المجتمع أو أمة واحدة، مثل القومية أي الشعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية معينة، ترتبط فيما بينها بروابط مشتركة قد تكون عن وحدة الأصل، العرق، اللغة، الثقافة، حيث تستغل هذا الخلاف من أجل فرض سيطرتها على تلك المنطقة هذا من جهة، وقد تكون التهديدات الإرهابية ناتجة عن طبيعة النظام السياسي أو فساد النظام مما يشكل أزمة داخلية.

تساهم صراعات الحدودية في تعدية الجماعات الإرهابية بسبب التقسيم الجائر للحدود بحيث نجد أمة واحدة مقسمة إلى أجزاء كل وحدة في دولة من الدول المجاورة مثل التورق

1- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 30.

2- جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مدلة العلوم القانونية والسياسية، ع8، جانفي 2014، ص 20.

في بلاد المغرب العربي، الأكراد في شبه الجزيرة العربية... إن هذا دفع هؤلاء لسكان لممارسة الإرهاب من أجل تحقيق وحداتهم[1]

كما أن التهديدات الأمنية للأمن القومي متعددة فهي تشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية... فيرى البعض أن جميع التهديدات الإرهابية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدول النامية التي تعاني من مشاكل مختلفة ساهمت في انتشار وازدياد التطرف والإرهاب في هذه الدول على خلاف الدول المتقدمة رغم أنها لم تسلم من الهجمات الإرهابية إلا أنها تمتلك ما يسمح لها بمواجهتها ذلك بتسطير برامج لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثالث: الأمن القومي في مواجهة الإرهاب

انتهجت الدول سياسات إما تكون مشتركة أو أحادية من أجل تحصين أمنها من الهجمات الإرهابية إذ أصبح حماية أمنها عن الإرهاب عن أولويات كل دولة نظرا لتنامي هذه الظاهرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لذا عملت الدول على تعزيز آفاق التعاون والتفاهم بما يخدم مصالحهم المشتركة للدول باستخدام وسائل وتقنيات متقدمة من أجل رصد تحركات الجماعات الإرهابية واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة في المجال العسكري كذلك الاستفادة من تجارب الدول التي واجهت الإرهاب.

كما أن أهم مرتكز الأساسية للدول هو الحفاظ على أمن حدودها باعتبارها المنفذ الرئيسي لتسلسل الجماعات الإرهابية من دولة إلى أخرى، إضافة إلى الاستقرار الداخلي لدول الذي يسمح لها بمواجهة الإرهاب وخلوها من النزاعات الداخلية يسهل عليها عملية مكافحة الإرهاب.[2]

1- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 2007، ص 125.

2- ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 86.

تشجيع الدولة على التنوع الثقافي مع مراعاة احترامها واعتبارها رمز من الرموز سيادة الدولة بحيث أن الفئة المهمشة في الدولة هي التي يمكن أن تساعد الجماعات الإرهابية أي احترام توجها المواطنين.

لذا فإن الأمن القومي تعمل على مواجهة الإرهاب عن طريق حماية أمن حدودها.

- الحد من النزاعات الداخلية التي تساعد الإرهاب على الانتشار بسرعة.
- تطوير القدرات العسكرية واستخدام آليات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.
- إقامة نظام حكم ديمقراطي بالنسبة لدول المتخلفة.
- إثراء الحوار بين الدول وتبادل الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب

يصنف الإرهاب ضمن خانتي الإجرام المنظم في القانون الدولي ذو طبيعة عبر الحدود ووسائله غير مشروعة حيث يعتمد فيها على كافة الوسائل المادية والمعنوية إضافة إلى عامل الزمان والمكان. [1]

إضافة إلى قمع الأعمال الإرهابية التي تعبر تبر اعتداء على حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولقد وردت هذه النقطة في الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب 1977 والمواثيق الخاصة بمنع أعمال الإرهاب الموجهة ضد الأفراد والأشخاص المختصين بحماية دولية ومعاقبة مرتكبي هذه الأعمال[2] وكذلك تجريم دفع الفدية للإرهابيين إلا أن بعض الدول تخضع لرغبة الإرهاب بسبب احتجازهم وتهديد بقتل الرهائن لذاتا تقوم بدفع الفدية المطلوبة من طرفهم.

1- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، ط1، 2007، ص 129.

2- المرجع نفسه، ص 133.

الفصل الثاني
الإرهاب والأمن القومي في المغرب العربي

المبحث الأول: المكانة الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية

المطلب الأول: المقومات الجغرافية للمغرب العربي

يعتبر المغرب العربي حيزا جغرافيا متميزا ذات أهمية بالغة ونشاط دائم وقد أطلق مصطلح المغرب العربي على هذه المنطقة وهو مصطلح جغرافي يدل على المنطقة الغربية من العالم الإسلامي وهو مكان غروب الشمس ويقصد بهذه الأخيرة منطقة شمال إفريقيا. وقد ذكرت موسوعة المغرب العربي أن لفظ المغرب العربي يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى ساحل المحيط الأطلسي أي إقليم شمال إفريقيا[1].

كما اطلق على المغرب العربي اسم "جزيرة المغرب" من طرف الجغرافيون العرب ويقصد بها المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى[2]، تقع منطقة المغرب العربي بتحديد في شمال القارة الإفريقية بين دائرتي عرض15° وشمالا وخط الطول 16وشرقا وتشرف على الجناح الغربي للوطن العربي[3]، وتطل على البحر المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146كلم ويحدها من المشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي.

تضم منطقة المغرب العربي خمس دول وتبلغ مساحة المغرب العربي 5، 782، 140 كلم التي تمثل 4% من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية،20% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي[4]،وتتوزع مساحة المغرب العربي على دولها كما يلي:

- الجزائر:2، 381، 441 كلم:

1-رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، 2011، ص50

2-ليندة عكروم ، مرجع سابق ص47

3-رقية بلقاسمي، مرجع سابق ص51

4-ليندة عكروم، مرجع سابق ص48

- المغرب:447، 55كلم
- ليبيا:1، 759، 540كلم
- موريتانيا:1، 032، 455كلم

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا تطل على البحر المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200كلم يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا تونس وليبيا شرقا، المغرب غربا.

أما **تونس** فهي تقع في الجزاء الشمالي من المغرب العربي يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط بساحل طوله يصل إلى 1300كلم ويحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر

المغرب: تقع في الجزاء الشمالي الغربي من إفريقيا ويحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق الجزائر، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية، ويصل طول ساحلها المطل على البحر المتوسط حوالي 537كلم أما من الجهة الغربية يصل طول ساحلها المطل على الواجهة الأطلسية إلى2496 كلم[1]

ليبيا: تقع وسط شمال إفريقيا بين الشر والمغرب العربي، يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي يطل عليها بساحلها 1900كلم ومن الجنوب النيجر والتشاد.

1 –رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص51

موريتانيا: تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية ويحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السنغال ومن المشرق مالي ومن المغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي يطل عليها بساحل يصل طوله إلى حوالي 700كلم[1].

كما يعتبر المغرب العربي من الناحية الطبيعية جزء من حوض المتوسط رغم وجود مؤثرات صحراوية فهو متصل بدول هذا الحوض منذ آلاف السنين عن طريق مضيق جبال طارق وصقلية وعن طريق الساحل الشمالي الإفريقي الذي يقود إلى دول الشرق العربي.

أما بالنسبة للمناخ المغرب العربي فهو يتأثر إلى حدا ما بالبحر الأبيض المتوسط في المناطق الشبه المدارية أو المناطق التبس البحر المتوسط، حيث أن لها نظام حراري خاص يتميز بوجود اختلافات فصلية عن الصحراء التي تتميز بالمناخ المداري الصحراوي، ويتميز مناخ البحر المتوسط بثلاثة صفات رئيسية وهي سقوط الأمطار في فصل الشتاء، جفاف في فصل الصيف وارتفاع درجة الحرارة، ووجود نسبة عالية من ساعات النهار المشمس[2].

إضافة إلى ما يميز المغرب العربي من الناحية التضاريس هو امتداد السلاسل الجبلية المعروفة بجبال الأطلسي الذي يربط المغرب الأدنى بالمغرب الأقصى الجبلية المعروفة بجبال الأطلسي الذي يربط المغرب الأدنى بالمغرب الأقصى، وتبدأ هذه السلاسل من المغرب بالأطلس الريف إلى سلسة الأطلس التل الجزائرية وتونسية امتداد للأطلس الريف، وهي تطل على البحر المتوسط على هيئة مدرجات وإلى الجنوب منها وتمتد جبال الأطلس العليا التي يصل ارتفاعها إلى أربعة آلاف متر وإلى الشرق من الأطلس العليا تمتد سلاسل عديدة من الهضاب والحافات كالجبل القصور وعمورة، أولاد نايل والأوراس...وهذه هي التي تكون سلسة الأطلس الصحراوي.

1 –عائشة المصطفاوي، إتحاد المغرب العربي: دراسة المعوقات والتحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الوادي، 2014، ص12

2 – يسرى الجوهري، جغرافية البحر المتوسط (مصر: المعارف، 1994)، ص254

أما الأطلس الوسطى، فهي تمثل حاجزا منيعا بين الأطلس العليا والريف في غر المملكة المغربية وارتفاعها يزيد عن ثلاثة آلاف متر وتنحصر هذه السلاسل الأحواض والوديان[1].

أما الغطاء النباتي لمنطقة المغرب العربي فهو ينتمي إلى نطاق نباتات البحر المتوسط ويتميز باستغلال الأرضي بوجود ثلاثة محاصيل رئيسية ترتبط بالأرضي في البحر المتوسط وبمناخها وتتحدد بوفرة المياه وهذه النباتات هي:

المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار التي تسقط في الشتاء وتتمثل على الوجه الخصوص في القمح، الشعير اللذين يغطيان مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية.

المحاصيل التي تعتمد تماما على الري سواء كان ريا دائما مثل الحمضيات والكروم، الخضروات والأزهار[2].

وقد أشارت الإحصائيات أن منطقة المغرب العربي سيبلغ عدد سكانها 120 مليون نسمة في حدود 2025إذان هي تملك قدرة أو قوة بشرية هائلة تسمح لها بتوفير اليد العاملة كما أنها سوق لرؤوس الأموال الغربية واستثماراتها إضافة إلى أن الجزائر وليبيا تمونان أوروبا بـ 36من صادرات النفطية وتغطي وحدها 20% من الحاجيات الغازية لأوروبا.

تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية التي يتكلم بها غالبية السكان دون استثناء وجود لغات أخرى التي لاتزال متداولة إلى حد اليوم، كما يتكون المغرب العربي من عنصرين أساسين من العرق هما: العرب والبربر، فالسكان الأصليين لهذه المنطقة هم البربر أو الأمازيغ ومع وصول الإسلام إلى المغرب العربي أصبحت لغة الإسلام هي اللغة الرسمية أي اللغة العربية.[3]

1 –نهلة الشهاب أحمد، المغرب العربي (في عهد ققبة بن نافع) (الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2004)، ص24

2 –نفس المرجع ص255–،254

3 –لينذ عكروم ، مرجع سابق ص49

المطلب الثاني: الإمكانيات السياسية الاقتصادية لدول المغرب العربي

تتميز منطقة المغرب العربي بإمكانيات سياسية اقتصادية هامة فهي تمثل همزة وصل بين القارات الثلاثة وتحتل موقع استراتيجي يحوي معظم الطرق المائية والتجارية، كما أنها جزء من حوض البحر المتوسط الذي يعتبر منطقة عبور بحارية وتجارية ومن خلالها يتم نقل البضائع وكذلك تجارة النفط العالمية وهي الثروة التي تتوفر في المغرب العربي[1].

فمن يسيطر على البحر يسيطر على منطقة المغرب العربي يسيطر على البحر المتوسط وكانت منطقة صراع بين القوى العظمى وهكذا نجدان الاهتمام بالمنطقة كان من قبل الاتحاد السوفيتي الذي كان يهدف إلى نشر الإيديولوجية الشيوعية ومحاصرة النفوذ الأمريكي والوصول إلى المياه الدافئة والبحار المفتوحة [2] مما جعل من منطقة المغرب العربي محل مراقبة بشريط ساحلي مطل على البحر المتوسط 2100كلم^2 على الملاحة البحرية.

فالمغرب العربي يحتل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق ويشكل ممرا هاما نحو حوض المتوسط بينما تتحكم الجزائر بسواحلها في الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية لذا فقد شكلت هذه المنطقة مطامع الدول العظمى التي تحاول دائما السيطرة عليها أو اختراقها أو التعاون معها نظرا لما تزخر به من الموارد طبيعية ويد عاملة وفضاء استثماري وسوق استهلاكية[3] وهذا ما تجسد بوجود قواعد عسكرية في المتوسط لحلف الناتو من أجل ضمن أمن واستقرار المنطقة لحماية مصالح الدول العظمى الذي يهدد أولا أمن أوربا وأمن خطوط الموصلات عبر المضايق الخانقة في الدردنيل والسويس وجبل طارق ...

1 – تباني وهيبة، مرجع سابق، ص56

2 –أمين الباز، منير بسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية(مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص48

3 –الحاج اسماعيل زرقون، مرجع سابق، ص229

فقد اعتبرت دول الجنوب المتوسط أي دول المغرب العربي مصدر تهديد لأمن الدول الأوروبية[1] ولهذا قامت الدول الأوروبية بمجموعة من المبادرات من أجل احتواء التهديدات القادمة من دول المغرب العربي بمعالجتها عن طريق إيجاد حلول لها للمشكل الاقتصادية والاجتماعية ... وكذلك باستخدام حلف الناتو لاحتواء الأزمات والنزاعات مثلما تدخل الحلف في ليبيا التي تحتوي على مخزونا هاما من النفط والثروات المعدنية والبترولية والغازية التي تشكل مرتكزات لصناعات الأوروبية ،حيث قدرت الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي بـ 100مليار متر مكعب وسوف يرتفع حسب تقديرات سنة 2020 إلى الضعف أي حوالي 200 مليار متر مكعب، كما أن احتياطي الغاز الطبيعي يقدر بـ 42% من الاحتياطات العالمية و10% من الاحتياطي العالمي خاص بالبترول و60% من الاحتياطي العالمي للفوسفات[2].

يشكل المغرب العربي قوة بشرية فبالنسبة للنمو الديمغرافي حسب إحصائيات 2016قد بلغ 84 مليون نسمة وهي مرشحة للارتفاع في آفاق 2025 إلى 241 مليون نسمة، فالقوة البشرية تكون عامل قوة وضعف في نفس الوقت فبالنسبة لدول المغرب العربي يعتبر عامل ضعف نظرا للإمكانيات التي تكن محدودة ولما ينجر عنها من مشاكل من البطالة، مشاكل الاجتماعية، الهجرة الغير الشرعية[3] التي هي مصدر قلق لدول الأوروبية لذا نجد ان معظم المبادرات الأوربية والأمريكية تتمحور حول حلول لهذه المشاكل.

كما أن الدول الغربية تسعى إلى إقامة دول ديمقراطية ظاهريا ولكن في بطنه تسعى من خلال هذه المبادرات إلى استنزف الموارد الطبيعية وخدمة اقتصادها وكذا ادرج إسرائيل في المبادرات هذا ما يجعل الدول المغاربية تقوم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل خاصة من الجانب

1 –حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسة تحليلية، ع46، ص144

2 –أمين الباز، منير البسكرى، مرجع سابق، ص49

3 – ليندة عكروم، مرجع سابق، ص49

الأمريكي الذي يعتبر إسرائيل هو الحليف الاستراتيجي في المنطقة والذي بدأت ملامحها تبرز من خلال المشاريع الاقتصادية الموجهة إلى المغرب العربي لإقامة سوق إقليمية وذلك بعد فشل وتعثر مبادرة الشرق الأوسط[1].

أما من الجانب الأوروبي فقد أسرعت إلى تشكيل قوة عسكرية لتدخل السريع إلى جانب الحلف الأطلسي وذلك من أجل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 فقد كانت الدول الغربية تنظر إلى قضية الإرهاب على أنها حركة مست دول المتخلفة المغاربية منها الجزائر خلال التسعينيات، حيث تم إلغاء المسار الانتخابي لسبب وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية التي كانت تتبنى أفكار دينية متطرفة ذات أصول إسلامية التي واجهت فيها الجزائر العزلة الدولية تحت ضغوطات دولية التي كانت تطلب من الجزائر الحوار مع الجماعات المسلحة لكن الجزائر رفضت ذلك فقد حاولت التخلص من الخطر الإرهابي[2] وهي الدولة الأولى التي نادت ضمن هيئة الأمم المتحدة إلى وضع قوانين وإبرام المعاهدات شاملة لمكافحة الإرهاب وكان ذلك سنة1993.

لكن بعد أحداث 11ستمبر 2001 أصبحت الدول المغاربية حليفة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب حيث تعتبر منطقة المغرب العربي حزام الطوق الاستراتيجي لمحاصرة نشاط التنظيمات الإرهابية بحيث أن الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب مقترن بالرهان الاقتصادي الأمريكي على الجزائر[3].

تتجلى أهمية الحوض المتوسط من خلال دوره في العلاقات التبادلية على مستوى العالم، حيث تعبره 220000 سفينة تجارية شحنتها تزيد عن 100 طن تقطع البحر المتوسط كل عام ما يعادل 30% من النقل البحري في العالم و28% من تجارة النفط

1 –أمين الباز، منير البسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2012) ص41

2 –نفس المرجع ص42

3 –الحاج اسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، مرجع سابق، ص241

العالمية، وحوالي 370مليون طن من البترول تعبر كل عام وبمعدل 250إلى 300عبور للسفن البترولية في اليوم[1]، إضافة إلى شاسعة مساحة المغرب العربي التي تبلغ حوالي 5، 782، 140كلم[2] وتشكل هذه المساحة حوالي 42%من مساحة الدول العربية المجتمع ترتكز 41% في الجزائر، وتبلغ نسبة المساحة الصالحة لزراعة ما يقارب 3، 7% من هذه الأرضي وتقع 43 بالمئة في المملكة المغربية، كما يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي389، 7مليار دولار أمريكي[2] وهو ما يعادل حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي لدول العربية.

يرى المحللون أن شاسعة المساحة خاصة في جنوب الصحراء المتاخمة للحدود المغاربية من أخطر معقل للحركات التي تصنف ضمن التنظيمات الإرهابية، وأظهرت الدراسات أعدها البنتاغون وحلف شمال الأطلسي وجود قلق أمريكي متزيد من لجوء عناصر تلك التنظيمات إلى بلدان تقع جنوب الصحراء ويمكن إدراج ضمن هذه الملفات أزمة الساحل والصحراء[3] وتعرف معظم دول هذه المنطقة نظم تتعرض للإنقلابات متوالية ونزاعات مسلحة جماعية تنجم عن إجراءات عملية انتحارية ومواجهات جماعية دينية أو عرقية، مما يجعل حدود دول المغرب العربي في تأهب مستمر لمواجهة الأخطار القديمة من دول الساحل ونذكر منها إرهاب تجارة الأسلحة، المخدرات الهجرة السرية[4]...

1–ليندة عكروم، مرجع سابق، ص30

2 –الخلوقي محمد، إتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات، مركز برق للأبحاث والدراسات، ص7

3 –أمين الباز، منير البسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق ص47

4 –كريم مصلوع، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2014)، ص12

المبحث الثاني: الإرهاب في المغرب العربي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الإرهاب في المغرب الغرب

يرجع تاريخ الإرهاب في المغرب العربي إلى المتطوعين اللذين أرسلوا ليقاتلوا الاحتلال السوفيتي في أفغانستان والحكومة الأفغانية الشيوعية في الثمانينات حيث نالت الحرب الأفغانية السوفيتية على المشركة فيها من طرف الدول العربية والعديد من الدول الغربية وكان هذا قبل انهيار الإتحاد السوفيتي لكن بعد انهيار هذا الأخير حصل انشقاق في صفوف الأفغان التي تتنافس على الحكم[1] وقد عاد المجندين الغير الأفغان إلى بلدانهم حيث أصبحت أفكار هؤلاء اللذين شاركوا في الحرب الأفغانية تميل إلى العنف والتشدد والنشاطات المسلحة العنيفة ضد نظام الحكم، وقد توجه البعض إلى باكستان للاستمرار في العمل المسلح الإرهابي ومن بين الدول المشاركة موطنيها في أفغانستان نجد: مصر، الأردن، اليمن، المملكة العربية السعودية، الجزائر... ويقدر العدد الرسمي للمشتركين 6000 مشترك غير أن العدد الفعلي يتخطى هذا القدر بكثير.

قد انشق عن المجندين العرب المشركين في أفغانستان منظمتان مشهورتان الأولى جماعة التكفير والهجرة ،جماعة المسلمين بقيادة الدكتور أحمد الجزائر الجزائري والذي تحالف مع الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر ،أما الثانية فهي جماعة الخلافة والتي أسسها محمد الرفاعي والذي دعا إلى بناء الدولة الإسلامية وقد تأسست أولى الجماعات في باكستان وتدعى هذه الجماعة "التبليغ والدعوة "اللذين كانوا ينتقلون من بلد إلى آخر من أجل الدعوة إلى الله[2] علنا وفي صورة سلمية، حيث استطاعت هذه الجماعات استقطاب بعض العناصر متخذة من المساجد مركزا لها ومعتمدة على المعونات المالية التي كان يقدم لها.

1 –موسوعة الحركات الإسلامية، أحمد الموصللي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2004)، ص163

2 –نفس المرجع، ص164

شهدت هذه الفترة أيضا ظهور جماعات إسلامية في المغرب العربي ويقال أن المدرسين اللذين جاءوا من المشرق العربي لتدريس اللغة العربية هم اللذين أنشاؤها ومن هذه الجماعات تلك التي تأسست في تونس على يد كل من رشيد الغنوشي، وعبد الفتاح مورد، وصالح كركر اللذين تأثروا بفكر السيد قطب، وفي عام 1970 تحديدا تمكن هؤلاء من تشكيل تنظيم في تونس هي اقرب إلى خلية منظمة أطلق عليها الجماعة الإسلامية، عرفت فيما بعد باسم حركة الاتجاه الإسلامي في البداية ارتكز نشاطها على إحياء القيام والمبادئ ومفردات الثقافة الإسلامية ومع امتداد وتوسع هذه الحركة، تحولت إلى حركة سياسية ثورية[1] حيث نشب خلاف بين الحركة والسلطة أدى إلى صدام المسلح وأعمال العنف بين عناصر من الحركة وممثلين من السلطة ترتب عليه اعتقال قادة الحركة وتصنفها ضمن حركة إسلامية إرهابية[2].

أما في الجزائر فتعد الحركة الإسلامية المسلحة MIA أول حركة مسلحة في الجزائر، تأسست على يد "مصطفى بويعلي" في 29 ديسمبر 1986، تحت اسم "الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية"، حيث قام مؤسسها بخلق جماعة ضد كل ما هو مخالف للدين، لكن سرعان ما تحولت هذه الجماعة من مطالب أخلاقية إلى مطالب سياسية والتي باشرت بتكوين جماعة مسلحة، سعت للاستحواذ على الأسلحة والذخائر لتطبيق برنامجها المسلح والذي رسمه مؤسسها والقيام بعدة عمليات إرهابية منها مهاجمة مدرسة الشرطة بالصوامع 1985، وعلى الرغم من أن هذه الحركة لم تستطع تطبيق برنامجها، فقد بسطت خليات مختلفة في العاصمة والمدن الساحلية وتجنب عمليات بحث مصالح الأمن.[3]

1 –نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب (السودان: الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص119

2 –نفس المرجع ص120

3– باسط سميرة، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999–2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 66

أما في المغرب فقد عرفت تأسيس أول خلية منظمة تسمى بحركة المجاهدين في المغرب وهي أحدا لفروع المتطرفة للحركة الدينية المسلحة التي أصبحت نشيطة في أواخر الستينيات وقد تأسست في 1970 من قبل عبد العزيز النعماني وقد أصدرت مجلتها السرية في عام 1984 مما كثف عمل المنظمة وتحالفاتها الإقليمية والدولية وركزت هذه الحركة على إسقاط النظام الملكي وإقامة الدولة الإسلامية حسب النموذج الإيراني وأن لها علاقات قوية مع إيران والجزائر[1].

قد ارتبط اسم هذه الحركة بمجموعتين إسلاميتين مسلحة هم المجموعة71 والمجموعة 26وقد كان عبد العزيز النعماني أحد إتباع عبد الكريم مطيع حيث اضطر إلى مغادرة البلاد بسبب اتهام الحركة بمجموعة من أعمال العنف واتهمه باغتيال عمر بن جلول رئيس تحرير صحيفة "المحرر" فحيث تعرض أعضاء الحركة إلى حملات اعتقالات واسعة[2] أما ليبيا فقد كان نظام الحكم الاستبدادي للقذافي لم يسمح بنمو الحركات الإسلامية المتطرفة إلا أن ليبيا لم تخلو من وجودها فقد كان هناك توصل بين الدول المجاورة لليبيا وما يحدث في داخلها مما شكل أيضا حركات إسلامية لها صلة بالحركة الموجودة في الدول المجاورة لها أمثال حركة الإخوان المسلمين التي هي حركة في الأصل ممتد من الشرق الأوسط إلى المغرب العربي بالضبط بمصر وصولا إلى ليبيا التي كانت تنشط وتبنت أفكار متطرفة غالبا ما تلجأ إلى العمل المسلح.

ففي 1989 قام العقيد معمر القذافي بكفاح المسلح ضد الجماعات الإسلامية الناشطة في جبل الأخضر ومن أبرز هذه المنظمات نجد جماعة لليبيا المقاتلة التي انتقل الكثير منها

1 –المرجع نفسه، ص246

2 –نغم محمد صالح، مرجع سابق ص122

إلى أفغانستان للمشاركة في القتال والتحقوا بالاتحاد الإسلامي 1990الذي حاول الانقلاب على نظام القذافي[1].

يرى البعض أن نشأة الإرهاب في المغرب العربي يرجع إلى حركة الإخوان المسلمين المصرية نظرا لتقارب الجغرافي فقد كانت هذه الحركة لا تخضع لرقابة من طرف الدولة المصرية إلا بعد تورطها في أعمال إرهابية لذا يرجع أن لها اتصالات مع الدول المجاورة لها في نشر أفكارها وقيامها الدينية مع العلم أن هذه الحركة في الأصل حركة موجودة في الشرق الأوسط ونظرا لتأثر المصريين بأفكارها قام بإنشاء هذه الحركة في مصر. هذا من جهة غير أن هناك من ربط ظهور الإرهاب في المغرب العربي بالأوضاع الداخلية لدول المغرب ففي الجزائر كانت الحركات الدينية قد نالت تعبئة شعبية ما سمح لها في المشاركة في الانتخابات والفوز بها وإلغاء المسار الانتخابي لجبهة الإنقاذ الإسلامية للعمل المسلح، والشباب العائدون من أفغانستان إلى دول المغرب العربي الذين وجدوا أنفسهم في ظروف اجتماعية صعبة كالبطالة وسواء المعيشة وهذا من العوامل التي ساهمت في تأزم الأوضاع وانخراط هذه الفئة في العنف والتطرف والعمل المسلح الذي نشأ عنه الإرهاب.[2]

المطلب الثاني : التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي

تعاني منطقة المغرب العربي كغيره من دول العالم من الظاهرة الإرهابية فقد كانت من الدول الأوائل التي عرفت هذه الظاهرة لذا فنجد في الدول المغرب العربي كثير من التنظيمات الإرهابية فمنها ما هي معروفة على الصعيد الدولي ومنها ما هو معروف فقط على الصعيد المحلي، ومن التنظيمات المحلية التي قدمت ولائها لتنظيمات الدولية لذا فالمغرب العربي نجد نوعان من التنظيمات المحلية التي تنشط في المغرب العربي والناشطة

1 –Luis Matinez, la sécurité en Algérie et Libye après le 11septembre,centre d'étude et de recherche internationale, euromesco paper 2013 ,p8

2 –القاعدة في المغرب الإسلامي http://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/ESCERES/1326E29-B03692A58E1.HTM-9CF4-9DC3

على الصعيد الدولي ويمكن حصر دول المغرب العربي في: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا الجزائر والتنظيمات الإرهابية:

تعد الجزائر من الدول المغاربية الأولى التي عرفت ظاهرة الإرهاب وكان ذلك خلال الثمانينيات وذلك من خلال الحركة الإسلامية التي تبنت منهج عنيفا ضد النظام وعملت بسرية أثناء فترة 1982-1987 كانت هذه الحركة بقيادة مصطفى بويعلي، بنت خلايا مسلحة ونفذت هجمات ضد مراكز الشرطة وفي عام 1987حلت الحركة عندما توفي مصطفى بويعلي ولكن بقي موالين (مناضلين) اللذين لعب دورا مهم[1] في الجبهة الإسلامية والجيش الإسلامي للإنقاذ وهو الجناح المسلح لجبهة الإنقاذ الإسلامية، اتخاذ من جيجل مقر للأمارته ووصل نشاطها إلى بعض المناطق الأطلس البليدة والمدية.

الجبهة الإسلامية والجهاد المسلح أنشأ في 1993 ويدعى بالتيار الجزائري وهي جماعة نخبوية واجهت إرهابها نحوا الشخصيات المثقفة والعمومية، وركزت نشاطها في العاصمة لقد كانت هذه التنظيمات الإرهابية موحدة تحت تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهي حركة الإسلامية التي فزت بأغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية الجزائرية في 26 ديسمبر 1991 وقيام الجيش بتوالي السلطة ورفضها تسليمها للإسلاميين مما أحداث صراع بين السلطة والإسلاميين اللذين توجهوا إلى العمل المسلح ومن هنا ظهر مصطلح الإرهاب في الجزائر ورفقها انتشار لهذه الجماعات في كل الجزائر[2] وكان المجتمع الدولي في ذلك الوقت قدم الأحداث في الجزائر على أنها أزمة داخلية ففي ذلك الوقت لم يكن الإرهاب معروف كما هو الآن إلا بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ومن تنظيمات الأخرى نجد:

1- منصور لخضاري، تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر من الصعيد الدولي إلى عبر الدولي، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ، 2014، ص25

2- نفس المرجع ص26

- الرابطة الإسلامية لدعوة والجهاد
- الحركة لأجل الدعوة الإسلامية
- جماعة البقون على العهد
- جماعة الهجرة والتكفير
- جماعة الإسلامية المسلحة
- الجماعة السلفية لدعوة والقتال

إن معظم أعضاء الجماعة السلفية لدعوة والقتال كانوا من قيادات الجماعة الإسلامية المسلحة التي تأسست 1998 برئاسة عبد الملك دوركال، لها علاقة جيدة مع قبائل المغرب العرب أي الصحراء وفي بداية نشأته كان نشاط ينحصر على الجزائر فقط بعد إعلان ولائها لتنظيم القاعدة حيث قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال في البداية بدعم تنظيم القاعدة وذلك من خلال تجنيد مقاتلين وإرسالهم إلى العراق وكذلك تكثيف الأعمال الإرهابية ضد مصالح الأجنبية.

في 2007 تم الإعلان عن حل الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتحولها إلى تنظيم القاعدة[1] أما في المغرب فقد كانت جمعية الشبيبة الإسلامية التي نشأة 1969ذات عقيدة دينية استطاعت أن تجمع حولها الشباب وتبنت النموذج الإيراني بعد انتصار إيران من خلال الثورة الإسلامية ولقد لجأت الجمعية إلى العنف والعمل المسلح حيث قاموا بعمليات اغتيال ضد الشخصيات والرموز الرسمية ومن بين الأحداث التي عملت على انتشارها هو ثورة "الخبز"1984، وفي نفس الوقت تبنت الشبيبة الإسلامية النموذج الخميني فشاركت في إثارة الأحداث الدموية والمظاهرات ضد الحكومة[2] وإضافة إلى ذلك فخلال تلك الفترة، كانت

1-نفس المرجع ص38

2-موسوعة الحركات الإسلامية، مرجع سابق،ص224

حركة المجاهدين أيضا في نفس السياق فهي حركة دينية ذات توجه عسكري ونجد أن هناك خلط بين الشبيبة الإسلامية وحركة المجاهدين وذلك نظرا أغلبية أعضائها اللذين كانوا أعضاء في الشبيبة الإسلامية ،كما هو الحال في ليبيا، مثلها مثل البلدان المغرب العربي وظهر الإرهاب من خلال الجماعة الإسلامية المقاتلة التي عرفت في الثمانينات مع الشيخ علي العبشي والشيخ عوض الزوي والتي انطلقت من أفغانستان كجماعة تابعة لتنظيم القاعدة وصنفت من طرف النظام الليبي كمنظمة إرهابية وتقوم بتدريب الإرهابيين وإرسالهم للقيام بالعمل الإرهابي ،كما أن لها صلة بالهجمات الإرهابية في تونس كالمتحف الوطني بباردو والمنتجع السياحي في سوسة[1].

أما جماعة أنصار الشريعة فقد ظهرت مع الربيع العربي والتي لجأت إلى العنف والأعمال المسلحة وقامت في 2012 بالهجوم على السفارة الأمريكية وباغتيالات سياسية كما أن للجماعة علاقة مع جماعة عقبة بن نافع التي قامت ببعض العمليات الإرهابية وبعد سقوط ليبيا عرفت عدة تنظيمات إرهابية لكن يبقى أهمها هي القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والجدير بالذكر أن ينشط في كل من تونس وليبيا[2].

تعتبر القاعدة وداعش من أهم التنظيمات الإرهابية التي تنشط على المستوى المغاربي وكذلك الدولي فهذان التنظيمان يعتبران من أخطر على الساحة الدولية

1-أبرز التنظيمات الإرهابية في تونس وليبيا ،جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط ،8 أفريل 2017

2-نفس المرجع

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي المغاربي

المطلب الأول: واقع الأمن القومي في المغرب العربي

تعرف منطقة المغرب العربي توترات وتهديدات كثيرة مصدرها أما يكون من داخل الدول مثل ما حدث في ليبيا وتونس وقيام ثورات ضد النظام السياسي الذي ناتج عنه عدة تهديدات على المستوى الدولتين إما داخليا أو خارجيا أو بإضافة إلى هذه التهديدات تؤثر على الجوار الجغرافي والأمن القومي المغاربي ليس المغاربي فقط بل الأمن القومي العربي ككل، فالأمن القومي المغاربي حاليا يوجه عدة تهديدات تسعى إلى تدمير أو عدم فعلية الأمن القومي المغاربي فقد كانت الدول المغاربية، رغم أنها لم تستطيع تحقيق أمنها القومي.

فلتحقيق الأمن القومي يجب على الدول مغاربية توحيد موقفها وإقامة علاقات تعاون، فمنذ توجد القوى الأجنبية في المنطقة العربية لم تصل الدول العربية إلى توفر الأمن ويندرج هذا ضمن مخطط إعادة تقسيم المنطقة العربية "اتفاقية سايكس بيكو" وزرع إسرائيل في المنطقة العربية التي تعد من مهددات الأمن القومي العربي فهي تمتلك السلاح النووي ورفضها إخضاع ترسانتها النووية لرقابة والتفتيش الدولي[1]

وكانت معاهدة "كامب ديفيد" صفعة للأمة العربية حيث كان من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط والتي من خلالها تم الاعتراف بالكيان الإسرائيلي تحت ضغوط أمريكية ،فالوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية أدى إلى تفتيت وتقسيم المنطقة العربية، إن توقيع هذه المعاهدة بين مصر وإسرئيل أدى إلى تأزم العلاقات بين مصر والدول العربية خاصة الجوار الجغرافي لها فهذه المعاهدة كانت تنص إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وغير بعيد عن مصر فالدول العربية تشهد اهتمام من طرف الدول الغربية خاصة الأمريكية التي تحاول توسيع نفوذها في المنطقة العربية ونجد السودان بالنسبة لدول العربية حصن

1-حسين السيد حسن، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1949وأثرها على دور مصر الإقليمية، مجلة دراسات تاريخية،ع117-118جانفي جوان لعام 2012ص449-448

للمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي وهو أيضا البوابة الجنوبية للبلدان العربية إلى إفريقيا.

ومن هنا بدأ موضوع تقسيم السودان إلى شمال وجنوب من أجل السيطرة والنهب بحيث كانت السودان محل تنافس دول قدمت صورة مصغرة لتنافس في إفريقيا فمنذ البداية كان الصراع في السودان متمركز حول توزيع الثروة بين الشمال والجنوب فالشعب السوداني في المنطقة الجنوبية يرون أنهم فئة مهمشة لذا ظهرت حركة انفصالية تطلب باستقلال جنوب السودان وهناك من الدول المجاورة لسودان التي أيدت للحركات الانفصالية ومنها التي سندت الحكومة السودانية غير أن إسرائيل عملت على تدريب مناضلين الحركة الانفصالية السودانية أي الدعم الإسرائيلي لهذه الحركات الانفصالية فاهتمام كل من إسرائيل والولايات المتحدة لجنوب السودان إلى عنى هذه المنطقة بالبترول الذي يعد أساس الصراع العالمي في الآونة الأخيرة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

كانت توجهات الأمريكية هوا لحرب على الإرهاب، إذ ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة القرن الإفريقي حيث توجت بأكبر قاعدة عسكرية في جيبوتي. فبداعي التفكير الاستراتيجي قد توسع مؤخرا بسبب تواجد الجماعة الإسلامية التي قد تشكل تهديدا ليس فقط للأمن الإفريقي بل العالمي، شهدت المغرب العربي كغيره من الدول العربية ثورات عربية الذي شكل ضعف وتوتر الدول المغرب العربي وأمنها القوي، تعتبر ليبيا من بين الدول العربية التي ماستها الثورة العربية والتي أدت إلى سقوط النظام القذافي وطغى على ليبيا حالة من الفوضى

فكثرة الجماعات المسلحة مما زاد الأمر سواء فقد استولت بعض الجماعات على مواقع همة في ليبيا وأعلنت إقامة دولتها فيها، ما جعل الدول المجاورة لهافي تأهب مستمر على الحدود ها كذلك خوف من تصدير الثورة مثلما هو الحال قي ليبيا وتونس إلا أن الخلاف الوحيد أن تونس استطاعت أن تسيطر على الوضع فحين ليبيا عرفت تدخل عسكريا من

جانب قوات متعددة الجنسيات كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وذلك بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 والذي فرض عقوبات على النظام الليبي[1].

ولكن إذا أمعن التفكير في موضوع ليبيا لوجدنا أن التدخل العسكري كان نتيجة العداء الأمريكي لليبيا بسبب قضية لوكربي ،كما زاد الاهتمام الأمريكي لليبيا خاصة بعد اكتشاف النفط والبترول حيث تعتبر ليبيا من أغنى الدول المغربية بهذا الأخير، وهو أيضا ما سمح بانتشار مجموعة من التهديدات والأسلحة في الوسط الليبي منها: المعارضة والجماعات المتطرفة والشعب، أصبحت ليبيا ساحة المعارك وعانت من اللا استقرار واللاأمن والهجرة الغير الشرعية[2] إضافة إلى توترات لعلاقات مع دول الجوار خاصة على الأمن الحدود حيث بقية الحدود الليبية مفتوحة بعد انتفاضة 17فيفري ما سمح بانتشار الجماعات المختصة في التهريب وتجارة البشر والسلاح والمخدرات...وكذلك الجماعات الجهادية والتكفيرية وكانت الدول المجاورة في تأهب مستمر من أجل منع هؤلاء من التسلل هذا ما نتج عنها تواتر العلاقات .

تعتبر مالي هي الحلقة الأضعف في الساحل الإفريقي والأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار بين المتمردين حيث بدأت الأزمة في 17جانفي 2012 حين هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عددا من المدن المالية الواقعة على الحدود النيجرية والجزائرية، حيث اتهمت الحركة الوطنية للأزواد مسؤولي من الدولة المالية باختلاس أموال المساعدات المالية لأغراض خاصة مما استدعى تدخل قوات خارجية مثل فرنسا والتي لها إرث استعماري في المنطقة لأن منطقة الساحل بمنزلة الحزام المني لدول المغاربية وأن الشريط الساحلي الصحراوي قصبة حيوية للأمن القومي المغاربي

1-مصطفى عمر التير، التقرير السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، مؤسسة الفكر العربي ،ط2014،1 ص56

2-نفس المرجع ص63ص67

الجدير للإشارة إلى أن دول منطقة الساحل تعني من فشل الدولاتي وهشاشة الأنظمة السياسية لذا يصعب ضبط الاستقرار وتحقيق الأمن[1]. فهذا كلها لا يسمح بتحقيق الأمن القومي المغاربي وذلك من خلال عدم فعالية التكتلات الإقليمية المغرب العربي ككتلة إقليمية واحدة لديها خصائص مشتركة بين سكانها وحضارة مشتركة وإقليم واحد فاتحاد المغرب العربي رغم أن الدول المغاربية عضوة فيها إلا أن دولها لا تلتزم بميثاقها في تعاملات تجسد مواقف مختلفة فيما بينها فالكل يتعامل وفق مصالحها فليس مشتركة لدول المغرب العربي اتجاه القضايا المغربية فوقع الأمن القومي المغاربي أن كل دولة تحاول بناء أمنها القومي دون إشراك الدول المجاورة لها رغم أن الأمن القومي قضية مشتركة ما أدى إلى هشاشة الأمن القومي المغاربي وكثرة التدخلات الأجنبية في المنطقة .

المطلب الثاني: التحديات والتهديدات الإرهابية للأمن القومي المغاربي

تواجه منطقة المغربية عبر إقليمها الجغرافي عدة تحديات وتهديدات إرهابية تؤثر على أمنها القومي ونصت المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية أن الأمن القومي العربي يعتبر أن كل عدوان على إحدى الدول العربية يعد عدوان عليها جميعا ومن بين التحديات التي تواجه الأمن القومي نجد أن هناك تحديات داخلية وما هو خارجي.

التحديات الداخلية للأمن القومي المغاربي يندرج الأمن القومي المغاربي ضمن الأمن القومي العربي، والذي يجسد وحدة الأمن القومي العربي من خلال حرب أكتوبر 1973 وهو الموقف الوحيد الذي عرفت فيها الأمة العربية[2] في توحيد موقفها ضد الكيان الإسرائيلي والذي انتهى بمعاهدة "كامب دايفيد" وما نتج عنها من مقاطعة الدول العربية لمصر وهي

1-محمد أمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغيير، مجلة العربية للعلوم السياسية، ع2015،48ص102ص103

2-ميلود عامر الحاج ، الأمن القومي العربي وتحديات المستقبلية (المملكة العربية السعودية، دار جامعة نايف للنشر والتوزيع ،2016)ص277

النقطة التي استغلتها الدول الغربية لفرض هيمنتها على المنطقة وتوسيع مخطط تقسيمها وكانت البداية من الشرق الأوسط ومن التحديات السياسية التي واجهت الأمن القومي المغاربي طبيعة الأنظمة السياسية فمعظم الأنظمة العربية هي أنظمة تقليدية استبدادية وكذلك أزمة التنمية فليس هناك مبادرات فعلية لبناء اقتصاد.

خلال العقد الأخير شهدت المنطقة المغربية موجة التغيرات خاصة ما سمي بالثورات العربية التي شملت كل من مصر تونس ليبيا لكن ليبيا هي الدولة الوحيدة التي تم فيها التدخل عسكريا من قبل قوات أجنبية بعد مصادقة مجلس الأمن على قرار وهذا رجع للعداء الأمريكي الليبي بسبب أزمة لوكربي[1] حيث بقية الدول المجاورة لها التي اكتفت إما بتأييد القرار أو اتخذ موقف محايد اتجاه القرار رغم أن ميثاق اتحاد المغرب العربي ينص على أن أي تهديد على أية دولة من الإتحاد يعتبر تهديدا أو اعتداء على الدول إتحاد المغرب العربي ككل إلا أن الدول المغربية لم تلتزم بهذا البند مثلها مثل الجامعة العربية ، فخلال قضية لوكربي عانت ليبيا من العزلة الدولية لذا الرئيس ليبيا موقف معادي وكانت توجهاته فيما بعد إفريقية وهوا لذي أسس الإتحاد الإفريقي.

إضافة إلى كل هذا هناك مشكل أخر وهو وراء غياب إستراتيجية مغاربية من أجل ضمان والحفاظ غلى الأمن القومي ألا وهي الحدود المورثة عن الاستعمار ومن بين أهم الأسباب وراء تجميد الاتحاد المغرب العربي بسبب النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب وقضية الصحراء الغربية فالجزائر تساند جبهة البوليساريو

لذا اتخذت المملكة المغربية موقف معادي اتجاه الجزائر ،تعتبر التدخلات الأجنبية في المنطقة المغربية هي وراء مجموعة من المشاكل التي تشهدها المنطقة كنتيجة للانتشار النفوذ الغربية نحو إقامة قواعد عسكرية في المنطقة ولا ننسى دور إسرائيل في المنطقة إذ

1–ماجد العمري، قضية لوكربي بين والقانون العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن ،مجلة دمشق ،م17،ع2001،2، ص33

تعتبر قوة نووية مدمرة ليس فقط لدول والأمن في المنطقة ،فالأمة العربية منذ التواجد الإسرائيلي في المنطقة أصبحت في تشتت مستمر، وهو الوجه الجديد للمشروع الخفي للولايات المتحدة وهو تصحيح الحدود التي رسمتها سايكس بيكو 1916 ففي عام 1982 نشرت مجلة "كيفونيم" التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية وثيقة بعنوان "إستراتيجية إسرائيلية للثمانينيات وقد ورد في هذه الوثيقة مخطط تقسيم المنطقة العربية الجديد بين الطوائف الدينية والأقليات.

إضافة إلى التحديات الاقتصادية فدول المغرب العربي تعاني من هشاشة أو ضعف الاقتصاد لذا نجدها تصنف ضمن الدول الأقل نمو التي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية ومن فساد سياسي واقتصادي ففي سنة 2012 مان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب الجزائر وتونس أعلى 11مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد وموريتانية مالي والنيجر ويشكل النفط حوالي ربع الناتج الداخلي الخام باستثناء ليبيا والجزائر وهذا ما استغلته الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا لتمرير مشاريعها فالدول المغاربية فيما بينها تعرف ضعف المبادرات والتعاون في إطار الإقليم المغربي العربي.

بدأ الرهان الأمريكي يتأكد من خلال الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة مع العلم أنه قد تم استثناء ليبيا من المبادرات الأمريكية[1].

لذا وجب على الدول المغربية توحيد موقفها من أجل مواجهة السياسة الأوروبية والأمريكية الساعية إلى السيطرة والهيمنة على الاقتصاد المغربي باعتبار الدول المغاربية من الدول المصدرة للبترول فهذه المنطقة تعرف بغناها بالبترول والغاز الطبيعي وتدخل الأجنبي في ليبيا هو صورة من صور الهيمنة الأجنبية من أجل حماية اقتصادها.

1- عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق،ص191

تعد البطالة من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المغرب العربي كالفقر وتدني أسعار البترول باعتبار دول المغرب هي دول رعية من بين أسباب الثورات العربية شعور الشعوب بالتهميش الذي أدى إلى انتفاضات وإسقاط الأنظمة السياسية السائدة من أجل تحقيق الديمقراطية وفق المنظور الغربي[1] ويمكن القول أن بلدان الغرب غير قادرة على مواجهة التحديات إلا بتشكيل القوة اللازمة لبناء استراتيجية كفيلة من خلال بناء تكامل اقتصادي إقليمي[2].

التهديدات الإرهابية للأمن القومي المغاربي:

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001من خلال الأجندة الأمريكية التي أطلق حملة عسكرية باسم مكافحة الإرهاب والمنطقة المغاربية من بين المناطق الأكثر انتشارا للإرهاب، فقد تحول الساحل الإفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تعود أصولها إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والتي انتشرت في الصحراء والساحل منذ صيف 2003إن قيام القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بعدة عمليات اختطاف لرهائن وتهريب العربات والسجائر والمخدرات والأسلحة دفع البعض إلى اعتبار هذا التنظيم ذات طبيعة إجرامية أكثر منها دينية أو سياسية[3]

كما أن مخاطر الاستقرار تزايدات بعد سقوط نظام معمرا لقذافي وفوض السلاح وعودة المرتزقة بخبرة قتالية عالية مما عزز قوة تنظيم القاعدة الذي يتعاون مع جماعات بوكوحرام مستفيدا من دعم المجتمعات المحلية مع قادة محليين ومهربي المخدرات والسلاح وقد أنتقل

1-أمين الباز، منير بسكرى،مكانة المغرب العربي في السياسية الخارجية الأمريكية، مرجع سابق ص191

2- حسن مصدق،اقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الإقليمي، العرب، ع4،10355/8/2016

3-عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق ،ص195

نشاط تنظيم الدولة الإسلامية من سوريا والعراق إلى المغرب العربي وهذا ما أعطى للأمن بعدا أخر ومن خلال استغلال الجماعات المتطرفة القريبة من إيديولوجية داعش

كما تعتبر دول المغرب من أهم الدول المصدرة للمقاتلين منذ الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق. هذا الوضع ساهم في تشكل نوع من الحزم الجهادي في المنطقة بشكل يمكن أن يهدد المنطقة ككل.

الفصل الثالث

دراسة من تنظيم القاعدة إلى داعش في المغرب العربي

المبحث الأول تنظيم القاعدة في المغرب العربي

المطلب الأول : نبذة عن تنظيم القاعدة في الجزائر

لقد شهدت الجزائر ظاهرة الإرهاب خاصة في التسعينيات التي عرفت بالعشرية السوداء، فالحديث عن الإرهاب الذي هو من أخطر المهددات لأمن الدول ويعود الإرهاب في المنطقة العربية من خلال نشأة تنظيم القاعدة في أفغانستان سنة 1988 على يد أسامة بن لادن الذي كان أحد الزعماء الرئيسين للأفغان خلال الحرب السوفيتية الأفغانية الذي جند آلاف العرب وقام بتنظيم معسكرات التدريب لمحاربة السوقيات، وقد نفي إلى السودان من طرف الحكومة السعودية عام 1991 وذلك بسبب معارضته للنظام السعودي والذي انتقد الوجود الأمريكي في منطقة العربية[1].

أما في السودان أدر عدة أعمال تجارية مستخدما مئات الأفغان العرب، لكنه طرد من السودان إلى أفغانستان من طرف الحكومة السودانية وذلك تحت الضغوطات الأمريكية على الحكومة السودانية، أما عن انتقال نشاط القاعدة إلى المغرب العربي فقد كان خلال إقامة بن لادن في السودان أين قام باتصالات مع الحركات المتطرفة لدول المجاورة للسودان أي بلدان المغرب العربي والبداية كانت بالجزائر خلال وبعد إلغاء المسار الانتخابي وسلسلة العنف والقتل الذي شاهدتها البلاد في تلك الفترة[2]

وقد ظهر تنظيم القاعدة في الجزائر نتيجة رافضها للأعمال الإجرامية ومنطق الإبادة الجماعية في حق الشعب الجزائري الذي انتهجته الجماعة الإسلامية المسلحة تحت إمرة "عنتر الزوابري" ولقد بثت تنظيم القاعدة بيان لها بعنوان "بيان التوحيد" وصدف ذلك تاريخ تأسها يوم 14 سبتمبر 1998 بجبال بومرداس وأصبحت المنطقة مركز القيادة العامة لتنظيم قبل توسع نشاطها ليشمل غالبية مناطق شرق البلاد، وبعض المناطق الصحراوية. ويقال

1 –موسوعة الحركات الإسلامية، مرجع سابق ص170 ص171

2 –أشرف راضي، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المكتب الوطني للمعارف، ص14

أنها جماعة سلفية العقيدة والمنهج وهي تسعى لإقامة الشريعة عبر قتال المرتد في الجزائر، عمدت الجماعة إلى تغير اسمها من "الجماعة الإسلامية المسلحة "إلى الجماعة "السلفية لدعوة والقتال" لتبرئة نفسها من المجازر الروعة التي ارتكبتها ضد المدنيين [1].

وقد أدرج أسم هذه الجماعة الإرهابية ضمن القائمة الأمريكية لتنظيمات الإرهابية المتشددة بعد11 سبتمبر 2001[2]، وكان أول من تزعم هذه الجماعة حسان الحطب المدعو أبو حمزة ونتيجة لي خلافات داخلية أدت إلى استبعاده في أفريل1999 ليتناوب على إمارتها عبد الحميد ديشو الملقب بأبي مصعب، لقد كانت فترة إمارته قصيرة إثر مقتله في جوان 1999استعاد بعده حسان الحطب إمارة الجماعة بعد ثلاثة من تنحيته استمر فيها إلى غاية أكتوبر 2003، وكان الحطب متحفظ حيال تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين[3]

وأكد التقرير أنه دعا حسان حطب إلى اجتماع لتشاور في شأن مشروع الوئام والمصالحة الذي تقدم به بوتفليقة، لكن الاجتماع انتهى إلى اختلاف حتى أن حسان حطب قدم استقلته من التنظيم فبويع نبيل الصحراوي أميرا وأسندت إلى أبو عبد الودود قيادة ما يسمى فرع التصنيع بسبب كفاءته العلمية الجامعية في تخصص الكيمياء والهندسة الإلكترونية[4]. وبعد مقتل الصحراوي أعلن انتقال منصب الأمير إلى مصعب عبد الودود الذي سيعلن انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلد المغرب الإسلامي وقبل ذلك وفور اعتلاء دور كال الذي بدأ توسيع مجال نشاطه ليتعد الحدود الجزائرية لتشمل الدول المجاورة كصحراء واتخاذها كملاذ أمن وقاعدة خلفية لتزود بما

1– باسط سميرة ، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014 ص98

2 – أشراف راضي، القاعدة في بلاد المغرب، مرجع سابق،ص99

3– القاعدة في بلاد المغرب العربي-HTTP//WWW.ALJAZERA.NET/NR/ESCERES/51326E29-9ef4-EA2-9DC3-B030692A58E1.HTM

4 –باسط سميرة، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب مرجع سابق،ص99

يحتاجه من سلاح وغذاء كما عملت على استقطاب عناصر جديدة وتدريبهم عسكريا[1]. وقد كثف تنظيم القاعدة هجماتها الإرهابية خلال تلك الفترة ومنها:

11 أفريل2007: هجوم مزدوج بسيارة مفخخة على قصر الحكومة ومركز الشرطة بالجزائر العاصمة الذي خلف 30 قتيل و 220 جريحا.

5 سبتمبر 2007: عملية انتحارية تستهدف تجمعا شعبيا كان في انتظار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مدينة باتنة والذي خلف 22قتيل وأكثر من 100جريح.

11سبتمبر 2007:هجوم بمنطقة الحضرية بولاية البويرة الذي خلف عشرات القتلى.

11ديسمبر 2007 هجوم مزدوج بالجزائر العاصمة يخلف 67قتيلا.

بعد إعلان حل الجماعة السلفية لدعوة والقتال وإعلان ميلاد القاعدة في المغرب العربي وتبنيها أحداث 11سبتمبر 2001 وهو الذي أظهر الوجه الجديد لتنظيم القاعدة وما نتج عنها من ردود دولية حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب وتعتبر أحداث 11 سبتمبر المنعطف الجديد لسياسة الأمريكية الذي اتخذته موقف لغزو العراق وكان قاعدة تحول في جغرافية الإرهاب الذي انحصر في أولها على الجزائر وبعض مناطق العالم لكن بعد 2007 تحول من التواجد المحلي إلى الإقليمي في المغرب العربي حيث استطاع أن يفرض نفسه على الساحة المغربية والإفريقية.

قد بلغ عدد ضحايا التطرف والإرهاب في الجزائر معدلات غير مسبوقة بحيث خلفت أيد الغدر والإجرام بين 40000 إلى 70000 ألف قتيل ناهيك عن عدد الجرحى حيث أشارت مصادر أخرى أن عدد القتلى بلغ 150ألف فحين بلغ عدد ضحايا مليون شخص أما الخسائر المادية فقاربت 20مليار دولار، مما شكل تهديدا على الدولة (نظام حكم والمجتمع

1-تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي ALAZERAMEDIANET WORK

والمؤسسات الاقتصادية) حيث كانت الحرب التي أعلنها المتطرفون الإرهابيون لا تقل خطورة عن الحرب التي خضتها الجزائر ضد الإرهاب[1] ويهدف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لإعادة القيم الدينية وفق الشريعة الإسلامية بشكل أنقى ومجرد كما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم كما أن هدفها الأساسي هو تأسيس وطن إسلامي في الجزائر، وحكم شرعي على طوال المغرب والساحل الإفريقي[2].

المطلب الثاني: هجوم تنظيم القاعدة على تيقنتورين

يعتبر مجمع تيقنتورين من أكبر المجمعات المنتجة للغاز السائل في الجزائر ومن أبرز سياسة اختيار هذا المجمع لتنفيذ العملية الإرهابية هو بعدها عن المناطق المؤهلة بالسكان والمدن وتقع المنتجة الغازية في منطقة عين أمناس في صحراء الجزائر وقد نفذ الهجوم بكل دقة دون إلحاق الضرر بالمسلمين وقام الإرهاب بشن الهجوم على قاعدة الحياة التابعة لشراكة النفطية سوناطراك وبريتش بتروليم البريطانية وسياتوبل النرويجية واحتجزت هذه الجماعة الإرهابية 41رهينة من جنسيات مختلفة وكان هذا نتيجة فتح الجزائر مجالها الجوي أمام الفرنسي أثر أزمة، وقد أفرجوا على الموظفين الجزائريين المتواجدين في هذه القاعدة على شكل مجموعات صغيرة

ومن بين مطلب تنظيم القاعدة الإفراج عن المعتقلين الإسلاميين في الجزائر[3] وكان ذلك في16جانفي 3013 بالضبط في عين صالح جنوب الجزائر، أين أطلقت هذه الجماعة الإرهابية "الموقعون بالدماء" التابعة لتنظيم القاعدة هجمات بالصورايخ حسب ما أفادت به

1–بوازدية جمال، الاستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013،ص68

2– باسط سميرة، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق ص102

3 -تيقنتورين ALAHABAR.INF

شركة بريتش بتروليم عن قاعدة الحياة ومركب الإنتاج وأن القذائف أطلقت من بعيد رغم أن قاعدة الحياة ومركب الإنتاج بكل المستلزمات الأمنية إلى أن جماعة مختار بالمختار وضعت مخطط محكم ومتقن لتنفذ هجومها رغم وجود قواعد عسكرية تابعة للجيش الجزائري التي تدخلت فور الهجوم وإقامة خلية أزمة في حاسي مسعود على بعد 900 كيلومتر من جنوب الجزائري إضافة إلى تطويق المكان على بعد 1300 كيلومتر[1] وقد نفذ الهجوم 32 إرهابي مسلحا من جماعة مختار بالمختار أتو من مالي من جنسيات جزائرية، ليبيا، مصرية، أفغانية وأفاد شهد عيان عبر قناة التي كانت فرنس 24 أن الاشتباكات الأولية بين عناصر الجيش الجزائري وجماعة الموقعون بالدماء التي كانت يوم الخميس 17 جانفي 2013 قد تم تحرر أكثرمن50 رهينة وقيادتها إلى معسكر القوات الخاصة، ووصل عدد الرهائن تحرير إلى 132 أجنبي و573 جزائري وقتل 18 إرهابي من بين 32 ومقتل 30 رهينة من بينهم 7 أجنبين

قال وزير الطاقة والمناجم يوم الجمعة أن المسؤولين التنفيذيين لشركة سوناطراك قرر وقف المصنع عن العمل وذلك حفظ على حياة الموظفين وأمن المنشأة كما قام يوسف يوسفي بالزيارة إلى مجمع سوناطرك لتفقد حالة المصابين من الرهائن اللذين تم نقلوهم إلى عيادة الأزهار للعلاج وقد هادر ستة جزائريين المستشفى وتسعة جرحى أجانب منهم اثنان من الإنجليز ويابانى[2] وتجدر الإشارة إلى أن مجمع عين أمناس ينتج8 مليارات متر مكعب من الغاز في السنة وتتولى الشراكة البريطانية مسؤولية الأمن داخل المنشأة النفطية أما الأمن الخارجي فهي من مهام القوات الجزائرية،

وقد فشل الجهاز الأمني لتصدي لهذا الهجوم مع العلم أن موظفي الأمن داخل المنشأة غير مزودين بالسلاح مما سهل مهمة اخترق المنشأة، فبالرغم تواجد الإرهابي في الجزائر إلا

1LE FIGARO .FR
2UNION AFRICAINE.TERRORISM TIGUENTOURNE.N03.FEVRIER2013

أن الهجومات لم تستهدف أي منشأة صناعية منذ1990ويرجح الخبراء أن سبب الاعتداء الإرهابي يعود إلى أزمة مالي وموقف الجزائر من هذه الأزمة وذلك لغلقها الحدود مع مالي، لذا تعمدت الجماعة الإرهابية الهجوم على تيقنتورين الذي يمس الاقتصاد الجزائري أولا وأمنها القومي ثانيا وتشويه صومعة الجزائر ثالثا وكذلك تأمين أمن حدودها فالجزائر تعاني من حماية حدودها من الثورات العربية فكل حزامها الحدودية يشهد توترات إقليمية مما سمح لتواجد الإرهابي في المنطقة الذي يستغل الانفلات الأمني[1].

موقف دول رهائن هجوم تيغنتورين :

فرنسا: وصف الرئيس فرنسوا هولاند أنها أزمة درامية مخطط لها راح ضحاياها موظفون أبرياء

الولايات المتحدة الأمريكية: اعترفت أنها لم تكن على علم بما يحدث خاصة فيما قرار الجزائر بالتدخل العسكري في المنشأة.

اليابان: احتجت على قرار الجزائر وطلبت الوقف الفوري للعملية

أما وزير خارجية الجزائر برر موقف الجزائر من التدخل من استخدام القوة أن السلطات سعت في البداية إلى إيجاد حل سليمي لكن الإسلاميين كان يريدون الاحتفاظ بالمنشأة مع الرهائن الأجنبية وذلك كورقة ابتزاز لدول الغربية وبعد حادثة المجمع البترولي تيقنتورين انتهجت الجزائر استراتيجية جديدة خصوصا فيما يتعلق بمراقبة الحدود ولا تستبعد أي هجوم أكبر لكن هناك درجة قصوى من المراقبة والدقة والتعاون وانخراط السكان، إذ نجد أن هناك نقاط ترتكز عليها مهمة القوات وحراسة الحدود ومراقبة جوية بتعاون دولي[2].

1HADJER GUENANFA.HATTP://WWW.TSA ALGERIE.COM
2 Jeune africaine. Attaque d’in amenas et ses conséquences sur la doctrinealgerienr.23janvier2013.15h33m

المبحث الثاني: تنظيم الدولة الإسلامية في تونس وليبيا

المطلب الأول: تنظيم داعش في ليبيا

يعود ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى أبو بكر البغدادي الذي كان قائد في تنظيم القاعدة الذي انسحب منها ليؤسس تنظيم جديد يهدف إلى إقامة دولة إسلامية في العراق والشام وهو فصل جديد من بوادر الجهاد، وقد عرفت القاعدة على أنها نواة الخلافة الإسلامية وتضمن داعش الجماعات السنية التي تنشط في العراق وسوريا[1] التي قاتلت فيها في 2012 بعدما كثرة المعارضة في فصائل الرئيس السوري بشار الأسد وعملت تنظيم الدولة الإسلامية منذ نشأتها على توسيع نفوذه على العالم الإسلامي وزع فيها الخلايا التابعة لتنظيمه، كما نجح في استقطاب عدد كبير من المقاتلين العرب وأجانب للقتال في العراق الذي بلغ عدد دول حوالي21دولة في إفريقيا، أوروبا، أسيا فبعد نهاية التدريب يغادرون إلى العراق أو سوريا المغرب العربي والساحل الإفريقي...

وكان عدد المقاتلين في المغرب العربي اللذين ذهبوا إلى للقتال في سوريا والعراق منذ عام 2011حسب إحصائيات الأمم المتحدة حوالي300مقاتل تونسي و1200مغربي و170 جزائري، وأقام تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" كيانات إرهابية وشبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خلالها المقاتلون والموارد اللازمة لدعمهم ذهبا وإيابا مما سهل عليهم نقل وتصدير الثورة من العراق وسوريا إلى تونس وليبيا، ذلك من خلال عودة المقاتلين إلى بلدانهم بفكر مخالف عن المجتمع الذي يعيشون فيها[2].

ومن بين الأسباب التي ساهمت في تصدير الثورة إلى ليبيا سقوط نظام القذافي الذي حاول إيقاف الاحتجاجات باستخدام العنف وبتصريحات مثيرة يوجهها للشعب الليبي وهو ما

1- هشام الهاشمي،عالم داعش (بغداد: دار الحكمة ،ط22013) ص132

2- عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي،شؤون عربية ،ع170ص14

أغضب الشعب فانطلقت الثورة في 18 فيفري 2011،وكان ذلك في بنغازي ولكن سرعان ما انتشرت الثورة في كل أرجاء ليبيا التي قابلت بحملة عسكرية من طرف نظام القذافي، وهو فرض تدخل حلف الناتو بعد مصادقة مجلس الأمن[1]لحد من الوضع في ليبيا لكن الواقع الليبي يقول عكس ذلك فقد انتشار السلاح بين شعب ليبيا،وهو الوضع الذي يطرح مشكل امني محض الذي يؤثر على الدول المجاورة لها خاصة منطقة الساحل والصحراء التي تشهد تواترت وصراعات وكذلك ظهور تنظيمات إرهابية التي تستغل الثورات العربية من أجل إقامة فيها الدولة الإسلامية كما حدث في العراق أين فرض تنظيم داعش وجودها أثناء الحرب الأمريكية على العراق 2003، ثم اتجاه نحو هذا التنظيم إلى ليبيا خلال ثورة 17 فيفري التي استغلها لسيطرة على الأراضي واستخدامها لشن هجمات لسيطرة على مناطق إضافية فهدفها الأساسي هو زعزعة الاستقرار في ليبيا وإقامة دولة إسلامية بعد فشلها في العراق[2]، خاصة بعد سيطرتها على مدينة سرت التي تضم مغارات قواعد عسكرية منذجوان2015إضافة إلى مدن أخرى كما أعلنت مؤخرا تعيين عبد القادر النجدي أميرا مفوضا لإدارة الولايات الليبية خلفا لأبي القحطاني الذي أظهر أن اهتمام داعش منصب على المدن الواقعة ضمن ما يعرف بمنطقة الهلال النفطي، وهو ما يجعلها على بعد ثلاثة مئة كيلو متر فقط من الشواطئ الأوروبية وهو ما يسمح بتوجيه عملياته نحو أوروبا[3].

وقد بدأ فرع تنظيم داعش في ليبيا في محافظة برقة الواقعة في الشرق الدولة الليبية وبالتعاون مع منظمات جهادية محلية ومنهم المقتلين العائدون من سوريا والعراق وكان منهم نشطوا إطار عسكري باسم كتيبة البيتار التي بياعة أبو بكر البغدادي والذين أقاموا في درنة،

1– إبرهيم شرقية،إعادة إعمار ليبيا تحقيق استقرار من خلال المصالحة الوطنية،مركز بروكنجر الدوحة ،رقم 9ديسمبر 2013ص3

2 –محمد الجارح،دراسة حول الوضع في ليبيا، مؤسسة فريدريتش ايبرت،2016 ص7

3–حسن سالم بن سالم "تنظيم داعش والإرهاب العابر للحدود،دراسات،ع21،ماي2016 ص31

وهي مدينة ذات الطابع الإسلامي في شرق ليبيا التي تعد قاعدة السيطرة الأولى لداعش ليبيا وفي 2014 أي بعد سنة أبعد تنظيم داعش عن درنة من طرف الجيش الليبي لكنه نجح في السيطرة على مدينة سرت التي تقع وسط ليبيا بعد الاشتباكات مع الجيش الليبي الذي انسحب من سرت وتغير القاعدة القروضاوية الجوية للمدينة الغنية بالحقول النفطية لذا أقام داعش المركز الإقليمي للمدينة الغنية وأعلن عن إقامة "محافظة طرابلس" فيها قواعد عسكرية، ميناء بحري، مطار دولي ومنشات نفطية وقد أقام داعش سلسلة من المدن والبلديات في المنطقة[1].

كما قامت ولاية طرابلس التابعة لتنظيم هجوم 27جانفي 2015على فندق كوريثيا طرابلس مقر مؤتمر الوطني العام ورئيس الوزراء السابق عمر الحامي وقد هدف هذا الهجوم إلى كسر تحالف فجر ليبيا الذي يتكون من ميليشيات تابعة للمؤتمر الوطني العام ، وجاء رد فعل المؤتمر الوطني في 15 فيفري 2015 من خلال إعلانه انه سيرسل قوات عسكرية لطرد داعش من سرت وفي هذا الإطار ستكون خلايا داعش في صبراتة وطرابلس ومصراتة وسرت مستعدة لتقديم الدعم إلى المليشيات لتمتد خارج معقله في درنة واستهداف الجيش الوطني الليبي[2].

المطلب الثاني: تنظيم داعش في تونس

شهدت تونس كغيرها من الدول المغاربية الانخراط في الثورة والانقلاب ضد نظام الحكم اي كان بسبب حادثة محمد البوعزيزي وبدأت بسيدي بوزيد ولكن سرعن ما انتشرت إلى كل أرجاء تونس التي قبلت بقمع من السلطات وسقوط ضحايا ومنع المصابين من

1- اللواء منير عميت، ترشيح داعش في ليبيا: تهديدات إقليمي ودولي، مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب،2016،ص1

2- أحمد عدلي، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، ع66،مارس 2015

التوجه إلى المستشفيات وقد تواصلت المظاهرات والاحتجاجات وفي 14 جانفي 2011 إعلان فرار الرئيس زين العابدين من تونس[1]، ومن هنا بدأ الانقلاب الأمني وهو من أولى بوادر التي استغلاها "تنظيم داعش" لفرض وجوده في تونس، كما استغلت الوضع الليبي بعد اندلاع الأعمال القتالية بين ميليشيات المتصارعة في 2004 التي وفرت فرصة إنتاج استراتيجية استغلال الفوضى كان التنظيم الدولة الإسلامية قد طبقها بنجح في العراق وسوريا لذا سعى التنظيم إلى تقويض العملية الانتقالية الجارية الهاشة في الممارسة السياسية المدفوعة بالتوافق، حيث حدد السياق الإقليمي في المغرب العربي والتطور الذي انتشار وتطور فيها بسرعة خاصة في تونس وصعوده برسالته الثورية العنيفة وكذلك استقطاب إسلامي والدعوة إلى الجهاد[2]، كما نفذ عدة هجمات إرهابية على المواقع هامة في تونس وكان أغلب هذه العمليات تستهدف أجانب غير أن الشعب التونسي لم يسلم من هذه الهجمات ومنها:

هجومات متحف باردو: يعتبر متحف باردو من أهم الرموز التاريخية في تونس والذي تعرض إلى هجوم إرهابي في 18ماي 2015 ويقع متحف باردو إلى جانب عاصمة تونس، وكان ذلك بعد منتصف النهار حيث ظهر مسلحين وبدأوا بإطلاق النار على السياح اللذين بعد نزولهم من الحافلة تعرض للهجوم الإرهابي ومن ثم قاموا باستدراجهم إلى المتحف الذي أسفر عن مقتل 10 سياح من جنسيات مختلفة: الفرنسية، اليابانية إضافة إلى مقتل شرطي تونسي، وأعلنت السلطات التونسية عن مقتل منفذو هذا الهجوم ووفق التحريات التي قامت بها عن منفذي هذا العمل الإرهابي بعد إعلان الرئيس التونسي الباجي قياد السبسي لشعب

1–تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها ص5

2– كيف صعد تنظيم الدولة الإسلامية وسقط ويمكن أن يصعد من جديد في المغرب ،تقرير الشرق الأوسط رقم 178،24جوان2017ص17

في الشروع في عملية مكافحة الإرهاب وجاء على إثر هذه الحادثة استنكر دوليا من طرف جمعية الأمم المتحدة وواشنطن، فرنسا بروكسل التي قدمت دعمها لتحقيق مشروع الديمقراطي وتم الإعلان عن الإرهابيين المضي عليهم في اعتداء متحف باردو المدربين في ليبيا وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية داعش هذا الهجوم وذلك من خلال بث رسالة مسجلة على مواقع التواصل الاجتماعي وقد توعد بتنفيذ هجوم أخر بتونس كما سعى إلى استغلال التوترات المحلية بين مؤسسة الدينية وقبيلة كبيرة تسعى إلى الهيمنة على شبكة التهريب وسيطرة على الاقتصاد المحلي وعلى المدن الأكثر فقرا فقد سيطر التنظيم الدولة الإسلامية على معظم الجهاديين التونسي والعائدين من ليبيا [1]

وقد شكل هجوم بن قردان صدمة لتونسيين لكن الشرطة سيطرة على الوضع والذي ساهم في تفكيك خلايا أخرى لتنظيم الدولة الإسلامية وكان الغرض من هجوم بن قردان هو نشر حالة من الخوف داخل المجتمع التونسي الذي فرض على تونس تحديا حقيقيا في المجال الاقتصادي السياحي، والسياسي فضلا عن تقديم توجه الإيديولوجي كبير مرتقب إضافة إلى نشر الخوف بين صفوف الشعب التونسي ويظهر ذلك في العنف الإرهابي الممنهج كعملية اغتيال رئيس فرقة المجابهة عبد العاطي عبد الكبير في منطقة بن قردان وتقوم التنظيمات الإرهابية باستلاب عقول الشباب بمقولات الفكر المتطرف والعدائية باسم الدين.

بالتالي فإن الخير الأمني لا يكفي لتصدي وتقلل من خطر الإرهاب في النسيج الاجتماعي من دون تكاليف لذا يجب بذل الجهود من طرف السلطة والشعب والمجتمع المدني لإتباع استراتيجية وطنية شاملة تكرس لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في

1-كيف تصنع تنظيم الدولة الإسلامية وتسقط ويمكن أن يصعد من جدي في المغرب،مرجع سابق ص18

الأحياء والمناطق الأكثر احتياجا وتهميشا التي ترتفع فيها نسبة الالتحاق بصفوف الحركات الإرهابية[1].

هجمات سوسة :

نفذت هجومات سوسة من طرف مسلح الذي أطلق النار على السياح في شاطئ بسوسة في شمال تونس في 29جوان 2015وبعد هذا الحادث أعلن وزير الصحة عن وفات 37 شخصا وجرح 36 أخر وكان من بين ضحايا هذا الهجوم الإرهابي وزير الخارجية الأيرلندي، بينما تعرضت كل من فرنسا والكويت لهجوم ممثل لهذا وجب على كل الدول التعاون على استراتيجية مشتركة وإثر زيارة الرئيس التونسي إلى مكان الهجوم أعلن عن انتهاج استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب ويعتبر هذا الهجوم الثاني من نوعها الذي استهدف السياح الأجانب[2]وقد تبنت داعش هذا الاعتداء ونفذ تنظيم القاعدة هجوم أخر وذلك في مارس2016محاولا السيطرة على بن قردان التي هي مدينة حدودية مع ليبيا بدأ الهجوم الذي خطط له في ليبيا ردا على الغارة الجوية الأمريكية على معسكر لتنظيم في سبرتا على بعد 170 كيلو متر غرب ليبيا وإن استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية تريد تكرار عملية الاستلاء على الأراضي في ليبيا.

1–معهد واشنطن الشرق الأوسط ،واقع ظاهرة الإرهاب في الديمقراطية التونسية الوليدة .

2–Jeune Afrique ,Tunisie :attentat contre hôtel Sousse ,au moins 37morts .

المبحث الثالث: الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: آليات المغربية لمكافحة الإرهاب

تعد الآليات الدولية والإقليمية هي الوسائل الأولى التي تستخدمها الدول العربية لمكافحة الإرهاب، أما فيما يخص الآليات الإقليمية فنقصد بها الاتفاقية العربية في مجال مكافحة الإرهاب لكن قبل ذلك سنتحدث عن الآليات دول المغرب العربي وتنقسم الآليات إلى نوعين

1-الآليات القانونية في مكافحة الإرهاب:

نقصد بها المراسيم التشريعية والقوانين التي تصدرها الدولة في ظل مكافحة الإرهاب.

الجزائر:

الجزائر أولى البلدان المغرب العربي التي عرفت ظاهرة الإرهاب في فترة مبكرة فهي لم تكتفي بإصدار القوانين فقط بل أقرت نصوص ردعية في مجال مكافحة الإرهاب وهو ما يعد ارتكاب الجريمة الإرهابية فأصدرت مرسوم تشريعيا رقم 03-92 المتعلق بمكافحة الإرهاب والذي صدر بعده الأمر رقم 10-95 المعدل لقانون الإجراءات الجزئية والأمر رقم 11-95 المعدل لقانون العقوبات والذي أقر عقوبات قاسية على كل من يقوم بأعمال تخريبية وإرهابية التي تمس بأمن الدولة حيث تم رفع عقوبات مثل السجن المؤبد أو الإعدام إلى السجن المِؤقت من10 سنوات إلى 20سنة لكل من يقوم بالجرائم التي تتضمن أنشطة إجرامية وإرهابية وتخريبية الماسة بأمن الدولة[1] .

[1] ياخوية دريس ،جرائم الإرهاب الدولي في المغرب العربي ،دفاتر السياسة والقانون ،العدد 11،جوان 2015ص1108 -

المغرب :

ينص قانون العقوبات في المملكة المغربية الذي كان يسوده فراغا تشريعيا لتأثير ومعالجة الجريمة الإرهابية سواء من الناحية الموضوعية والإجراءات السيطرة، لكن تسابق الأحداث وتوسع النشاط الإرهابي الذي وصل امتداده إلى المجتمع المغربي أين تعرضت المغرب إلى العديد من الأعمال الإرهابية دفع بالسلطات النظامية إلى إصدار قانون 03-2003الصادر في 28-05-2003 المتعلق بمكافحة الإرهاب لمواجهة هذه الأفعال لتجنب أثارها المدمرة وقد تضمن هذا القانون أِربعة مواضيع أساسية:

- تجريم الأفعال التي تدخل ضمن الجريمة الإرهابية.
- النص عبارة على عقوبات ردعية المتعلقة بها.
- وضع القواعد الإجرائية ومعالجة المعلومات المالية وقمع التحركات الأموال المخصصة لتمويل الإرهاب[1] .

تونس:

استفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب لذا سعت تونس إلى تعزيز قوانينها في مجال مكافحة الإرهاب فعمدت إلى إضافة بنود وأحكام كفيلة بتجريم ومحاربة الظاهرة، من بينها المادة 52مكرر من قانون العقوبات، المضافة بمقتضى التعديل الذي قامت به سنة1993،إذا ورد في المادة المذكورة الأفعال التي توصف بأنها جرائم إرهابية والمتمثلة في كل عمل فردي أو جماعي يهدف إلى المساس بالأشخاص أو ممتلكاتهم واستكمال الجهود المبذولة من طرف تونس في مجال مكافحة الإرهاب وأصدرت بعد ذلك فانون رقم75-

1-بوازدية جمال، الاستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص148

2003المتعلق بمكافحة الإرهاب وعمليات غسل الأموال فجرمت بمقتضاها كافة أشكال العنف والتحريض عليها وكافة أعمال القائمة على أساس التعصب الديني.

موريتانيا:

صدر أول قانون لمكافحة الإرهاب تحت رقم 04 7 2005 وتم تعديلها بتاريخ 06/ 2005/07 ثم أدخل عليها تعديل بالقانون رقم 035 2010الصادر بتاريخ 2017/07/21 الجديد في النص المعدل يحمل تشدد العقوبات وإعطاء أكثر الصلاحيات لرجال الأمن في التعامل مع الظاهرة الإرهابية ،ومن هذا التعديل قد طرأ بعد عملية اختطاف تعرض لها ثلاثة رعاية إسبان يعملون في مهام إنسانية وراعيتين إيطاليين، رغم المعارضة غلا أن السلطات رأت في هذا الصك إحدى الدعائم لوضع حد للإرهاب الذي يثقل كاهل الجمهورية وبذلك تكون الدولة قد لحقت بالدول المجاورة في إصدارها لهذا القانون والدخول في مجال التعاون للعديد من الدول في تبادل المعلومات وتلقي المساعدات الفنية [1].

ليبيا:

حتى وإن لم يصدر قانون خاص لمكافحة الإرهاب لكن المشروع الليبي استعمل أسلوب الرقابة على كل الأنشطة التي من شأنها المساس بالأمن العام ورغم المواجهات التي كانت تسجلها الساحة بين المتطرفين والإسلاميين وأجهزة الأمن إلا أن الوضع كان تحت السيطرة كذلك لعبت سياسة المصالحة التي طبقها النظام دورا إيجابيا في تأهيل المئات من أعضاء السابقين في الجماعات المسلحة اللذين استفادوا من الإفراج من السجون إلى أن ما آلت إليه الأوضاع الأمنية الخطيرة أصبح من الضروري إعادة صياغة قانون العقوبات الصادرة في 1953 111 28 بإدخال جرائم الإرهاب مع الاعتماد على النصوص التي تضمنت عقوبات صارمة ، وإصدار قانون يعالج هذا الموضوع لكن بعد إسقاط النظام الليبي عانت المنطقة

1–ياخوية ادريس، جرائم الإرهاب الدولي في المغرب العربي، مرجع سابق، ص109

من التواجد الإرهابي والجماعات المسلحة ويعتبر ذلك تحديا كبيرا للسلطات الليبية في إيجاد حل لهذه المشكلة الأمنية الذي يعتبر محورا رئيسي لكيان الدولة[1].

2- الآليات العسكرية :

تمثل الأداة الرئيسية والفعلية لمواجهة الإرهاب من خلال الآلية العسكرية يتم الحفاظ على سيادة الدولة من كل التهديدات لذا نجد التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الأكثر خبرة على المستوى المغاربي والدولي أيضا باعتبارها دولة سابقة في تعرضها لتهديدات الإرهابية لذا أوجد جهازها العسكري آليات وسبل لمكافحة الإرهاب، فآلية العسكرية تجسد قوة وضعف الدولة ، ففي فترة الثورة العربية استغلت الجماعات الإرهابية خاصة في ليبيا وتونس الفراغ الأمني لتفرض وجودها وتتغلغل في المجتمع الليبي والتونسي .لكن تونس رغم أنها لاتزال لم تسيطر على الوضع خطر التهديدات الإرهابية إلا أنها قللت من الهجومات الإرهابية، على خلاف ليبيا التي دخلت في صراع ليس فقط مع الإرهاب بل مع أزمة الدولة بعد سقوط القذافي والذي أضعف الجهاز الأمني وقلل من نشاطها مما سمح بتواجد نشاط مستمر لجماعات إرهابية ليست فقط على التراب الليبي بل على حدودها الذي جعل دول الجور تفرض مراقبة مستمرة على شريطها الحدودي خوف من تسلل التنظيمات الإرهابية إلى أرضيها[2].

المطلب الثاني : نشأة اتحاد المغرب العربي

تأسس اتحاد المغرب العربي في 1989 في مدينة مراكش جنوب المغرب، وذلك في 17 فيفري بين كل من: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا، ويتوفر الفضاء المغاربي على مجموعة من خصائص وعوامل بالغة الأهمية تمكنه من تشكيل كيان إقليمي متماسك

1- بوزادية جمال، الاستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق ص48

2 -المرجع نفسه ص49

ومنسجم ذو قوة تفاوضية كبيرة، بالرغم من توف المقومات السياسية، الاقتصادية والثقافية لقيام هذا التكتل الجهوي فإن مجموعة من المعيقات تحول دون قيامه وتفعيله حتى يكون على المستوى التعبير وآمال وتطلعات الشعوب المغاربية ووفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة.[1]

ومن بين الأهداف التي يسعى اتحاد المغرب العربي لتحقيقها فقد حددتها المادة 2 من معاهدة مراكش ونلخصها فيما يلي:

-تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض

-تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.[2]

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوسي الأموال فيما بينها (المادة الثالثة)

-هيئات اتحاد المغرب العربي.

مجلس الرئاسة:

هو أعلى هيئة في الاتحاد، وحسب المادة الرابعة والخامسة من معاهدة مراكش فإن مجلس الاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، مدة رئاسته هي 6 أشهر بالتناوب بين أعضاء الاتحاد، تعقد دورة كل ستة أشهر، كما يمكن عقد دورات استثنائية

1-عادل مساوي، عبد العلي حاميي الدين، المغرب بين التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب، ص 277

2-صليحة بخوش، اتحاد المغب العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 215.

عندما تستدعي الضرورة ذلك.[1]

مجلس وزراء الخارجية:

يعد الفرع التنفيذي للاتحاد، حسب المادة 08 من المعاهدة والنظام الداخلي لمجلس وزراء الخارجية لاتحاد المغرب العربي فإن هذا الأخير يقوم بالمهام التالية:

- التحضير لدورات مجلس الرئاسة واقتراح جدول أعماله
- النظر في الاقتراحات المقدمة من لجنة المتابعة واللجنان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات في شأنها لمجلس الرئاسة.
- تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.[2]

مجلس الشورى:

يعتبر بمثابة الجهاز التشريعي للاتحاد، يتألف من 50 عضو وهذا ما نصت عليه المادة 12 من معاهدة الاتحاد، يتم اختياره من نواب البرلمانات الوطنية لدول الاتحاد، ويعقد الملس دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، ويبدي المجلس رأيه فيما يحيله إلى مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات.[3]

الهيئة القضائية:

تتألف من قاضيين عن كل دولة، وفترتهم تدوم ست سنوات، ويجدد كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين الأعضاء لمدة سنة واحدة، وتختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد.[4]

1- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2، 2015، ص 148.

2- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 241-242

3- نفس المرجع، ص 243.

4- سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص 149.

المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي في مواجهة التهديدات الإرهابية

أصبح البعد الأمني ضمن أولويات الدول المغاربية، حيث أن التهديدات الأمنية تعد من المحاور الهامة في اتحاد المغرب العربي، فقد ورد في نص المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي أن المساهمة في صيانة السلام المرتكز على العدل والإنصاف وتماشيا مع الأهداف السياسية والدفاعية المشتركة بين الدول الأعضاء، وجاءت المادة 14 لتدعم ذلك.

وقد انفرد اتحاد المغرب العربي بالبعد الداخلي والخارجي[1] للأمن بالحديث عن أمن الدول الأعضاء ضد التهديدات الخارجية، ولقد ظهرت المجهودات المغاربية في تفعيل اتحاد المغرب العربي من خلال:

- بيان الجزائر الصادر 2012: عقد وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي دورة استثنائية لمجلسهم في الجزائر يوم 09 جويلية 2012 خصصت لدراسة إشكالية الأمن، حيث دعا البيان إلى ضرورة مكافحة المخاطر التي تهدد المنطقة المغاربية في إطار مقاربة متكاملة مندمجة ومنسقة ضمن استراتيجية شمولية وبلورة رؤية مشتركة وإيجاد صيغة عمل موحدة اتجاه الوضع الأمني الإقليمي[2].
- الزيارات المكثفة للمسؤولين التونسيين، ثم زيارة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي عقب انتخابه إلى الجزائر في 4 فيفري 2015، وقد حضي باستقبال من طريف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أين تم الاتفاق حول الملفات الأمنية في المنطقة، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب ورفض الحل العسكري في ليبيا.

1- سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص151.

2- نفس المرجع، ص153.

- زيارة وزير العلاقات المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر في 22 جانفي 2011، حيث أشارت التقارير الإعلامية على وجود تنسيق أمني بين الجزائر والمغرب[1].

- المبادرة متعددة الأطراف في مدينة غدامس الليبية الواقعة في مثلث حدودي بين ليبيل تونس والجزائر، الذي نوقش فيه العديد من القضايا الأمنية التي تجمع اهتمامات الدول الثلاثة في مواجهة التهديدات الأمنية التي باتت تؤرق أمن هذه الدول ومنطقة المغرب العربي، وانتهت هذه القمة بوضع استراتيجية للتنسيق الأمني تتضمن ما يلي:

  - بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود
  - إقامة لجنة دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاث.
  - تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقات بين شعوب الدول الثلاث خاصة في المناطق الحدودية[2].

أما في مجال مكافحة الإرهاب فقد عملت دول المغرب العربي على توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة لمواجهة هذه الظاهرة وإهباط أساليب التنظيم الإرهابي.

التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الأمني أو على أي شكل من أشكال الدعم والمساندة والرفض القاطع لعملية الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال

1 www.platefome.elmanhal.com

2- نفس المرجع.

التهديد الذي تمارسه الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن لاسيما القرار رقم 1904.[1]

1- سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص153.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الإرهاب والأمن القومي في المغرب العربي نستخلص أن الإرهاب ظاهرة تتجاوز الإقليمية المغاربية، لذا تسعى الدول لمغاربية التنسيق والتعاون في الجانب الأمن للحد من انتشار الظاهرة وذلك من خلال البحث عن حلول وسبل مكافحة الإرهاب وكذا من اجل الحفاظ على سلامة كيان دولها من التهديدات الإرهابية من خلال تبني استراتيجية أمنية مشتركة في إطار انعاش اتحد المغرب العبي الذي يعد التكتل الوحيد الذي يجمع الدول المغاربية فهو يمثل آلية فعالة في توطيد العلاقات بين الدول المغاربية والتسيير الحسن للدول المغاربية في اطار المشاريع المشتركة التي تشمل جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية،...

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. أحمد التل، الإرهاب في العالمين الغربي والعربي، الأردن، دار المطبوعات والنشر، ط1، 1998.

2. إمام حسان عطا الله، الإرهاب والبيان القانوني للجريمة، مصر، دار المطبوعات الجامعية، 2004.

3. أمين الباز، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،

4. أمين المشاقبة، أسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، الأردن، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،2012.

5. حسين مؤنس، معالم المغرب والأندلس، مصر، دار الرشاد، ط1، 1992.

6. خليفة عبد السلام شاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، الأردن، دار الجرير للنشر والتوزيع ، ط1، 2008.

7. خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، لبنان، دار المنهل اللبناني،ط1، 2007.

8. سوداني عبد محمد، صالح الحاج، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي،الأردن، ط1، 2011

9. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن السياسي لمصر، دار الجامعة الجديدة للنشر،2010.

10. عامر مصباح الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

11. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصر: دار الكتاب الحديث،2008

12. عبد الرحمن الهواري، الإرهاب والعولمة، الأردان: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة الملك فهد،ط1، 2002

13. كريم مصلوح الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.

14. ليند عكروم تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال والجنوب، الجزائر: دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع،2011

15. محسن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة الملك فهد، ط1 ،2011.

16. محسن النومي، تصور جعرافي لوحدة المغرب العربي، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية،1987.

17. محمد البشير، السنني، سياسة الرومان في بلاد المغرب، الجزائر، مؤسسة الوطنية للكتب، ط1.

18. محمد جمال المظلوم، الأمن الغير التقليدي، الأردن، مكتبة الملك فهد ط1،2012.

19. محمد عبد المطلب الخشن، الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، مصر، دار الجامعية الجديدة،2007.

20. محمد عوش التربوي، أغادير عرفات حويجان، علم الإرهاب الأسس الفكرية والدينية والاجتماعية والتربوية للدراسة الإرهاب، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2006

21. محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، الأردن، دار الحامد، ط1، 2007.

22. محمد محمود السيرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، المملكة السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2001.

23. محمود اسماعيل، الأدارسة في المغرب الأقصى، الكويت، مكتبة الفلاح، ط1، 1989.

24. معمر منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

25. منتصر سعيدة حمودة، الإرهاب الدولي، دار الفكر الجامعي،ط1 ،2008.

26. منصوري لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الغير الوطني، الإمارت ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1، 2001.

27. نجيب منري، ملخص تاريخ القديم، مصر مطبعة المعارف، ط1، 1990.

28. نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي، السودان، الجنان للنشر والتوزيع،ط1، 2010.

29. يوسف كوران، جريمة الإرهاب والمسؤولية المترتبة عليها في القانون الجنائي الداخلي والدولي،العراق، منشورات مركز كردستان للدراسات الإسترتيجية،2007.

الرسائل والمذاكرات:

الرسائل الجامعية:

1. بوزادية جمال، الاستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،.

2. علي لونيسي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي ووقع الممارسات الدولية الإفرادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري.

المذكرات الجامعية:

1. ادريس عطية ،الإرهاب في افريقيا، دراسة في الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2011.

2. باسط سميرة، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

3. تباني وهيبة أمن المتوسط في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.

4. حميدي بوجلطة بوعلي، سياسة مكافحة الإرهاب ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلاقات الدولية، جامعة دالي براهيم كلية العلوم السياسية والإعلام2010

5. سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الآرومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط1995-2008مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري، كلية العلوم السياسية والحقوق، تيزي وزو 2013.

6. سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2، 2015.

7. عائشة مصطفاوي اتحاد المغرب العربي دراسة المعوقات والتحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية2014.

8. قريب بلال السياسة الأمنية في الإتحاد الأوربي من المنظور الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة لحاج لخضر باتنة، 2011

المجلات :

1. احمد عدلي، مجلة أورق الشرق الأوسط، ع66،مارس 2015.

2. أحمد فريحة، لامية فريحة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، الدفاتر السياسية والقانونية،ع14، جانفي 2016.

3. أحمد مهابة، مشكلة الحدود في الغرب العربي، السياسة الدولية،ع111.

4. أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، ع44.

5. جرابة الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية،ع8،جانفي،2014.

6. حسن سالم بن سالم، تنظيم داعش والإرهاب في المغرب العابر للحدود، ع21،ماي 2016.

7. حسن مصدق اقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الإقليمي العربي، ع103550، 2016.

8. حسين السيد حسن، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1949وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة الدراسات التاريخية،ع117-118،جانفي جوان 2012.

9. حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب البارة، دراسات داخلية،ع46.

10. خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي، مجلة جاملة، دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ع2، 2012.

11. شرفي محمد محمود، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه المغرب العربي، ع8، جانفي 2016.

12. صليحة كبابي الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث مجلة العلوم الإنسانية ع38،ديسمبر 2012.

13. فهمي خميسي، أثر الصراع الغربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية ،مج20،ع2016،2.

14. محمد أمين بن عائشة الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغيير، مجلة العربية للعلوم السياسية، ع48، 2015.

15. محمد بيومي حيران، المغرب القديم، مصر دار المعرفة الجامعية، ع48، 1990.

16. محمد لمين العجال معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك مجلة الفكر،ع5،مارس2010.

17. محند برقوق، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، دراسة في الأبعاد السياسية والقانونية، مجلة الفكر، جامعة بسكرة.

18. نادية شرارية، إشكالية تعريف الإرهاب في القانون الدولي، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والإجتماعية ع34، 2013.

التقارير:

- تقرير اللجنة الوطنية للاستقصاء الحقائق حول تجاوزت والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010إلى حين زوال موجبها .
- مصطفى عمر البير التقرير العربي السابع لتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربعة سنوات من الربيع العربي، مؤسسة الفكر العربي.
- كيف ساعد تنظيم الدولة الإسلامية وسقوطها ويمكن أن تصعد من جديد في المغرب، تقرير الشرق الأوسط، رقم 178،جوان 2017.

المواقع الإلكترونية:

- http//www.aldjazera/net/nr/esceres/51326e29-9ef4-ea2-9dc3-bo30692a58e1.htmالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

aldjazer media network le.figaro.fr

UNION AFRICAINE ،terrorisme tigntourine ،N03 FEVERIER 2013

http://www.tsa.algerie.com

JEUNE AFRICAINE، l'attaque din amenase et ses conséquences sur la doctrine algerien.23 JANVIER 2013/15H 33MN.

JEUNE AFRICAINE TUNISIE : ATTENTAT CONTRE HOTEL A SOUSSE، AU MOIN 37 MORTS. www.plateform.elmanhal.com

الفهرس

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للإرهاب والأمن القومي

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب 10

المطلب الأول: تعريف الإرهاب 10

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الإرهاب: 16

المطلب الثالث: أشكال الإرهاب 22

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي 26

المطلب الأول: تعريف الأمن: 26

المطلب الثاني: أنواع الأمن 30

المطلب الثالث: مستويات الأمن وأبعاده: 32

المطلب الرابع: نظرية الأمن: 38

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي 44

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية والتهديدات الأمنية 44

المطلب الثاني: الأمن القومي والإرهاب 45

المطلب الثالث: الأمن القومي في مواجهة الإرهاب 47

الفصل الثاني

الإرهاب والأمن القومي في المغرب العربي

المبحث الأول: المكانة الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية 50
المطلب الأول: المقومات الجغرافية للمغرب العربي 50
المطلب الثاني: الإمكانيات السياسية الاقتصادية لدول المغرب العربي 54
المبحث الثاني: الإرهاب في المغرب العربي 58
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الإرهاب في المغرب الغرب 58
المطلب الثاني : التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي..... 61
المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي المغاربي 65
المطلب الأول: واقع الأمن القومي في المغرب العربي 65
المطلب الثاني: التحديات والتهديدات الإرهابية للأمن القومي المغاربي 68

الفصل الثالث

دراسة من تنظيم القاعدة إلى داعش في المغرب العربي

المبحث الأول تنظيم القاعدة في المغرب العربي 74
المطلب الأول : نبذة عن تنظيم القاعدة في الجزائر..... 74
المطلب الثاني: هجوم تنظيم القاعدة على تيقنتورين..... 77
المبحث الثاني: تنظيم الدولة الإسلامية في تونس وليبيا 80
المطلب الأول: تنظيم داعش في ليبيا 80
المطلب الثاني: تنظيم داعش في تونس 82

المبحث الثالث: الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب 86
المطلب الأول: آليات المغربية لمكافحة الإرهاب..... 86
المطلب الثاني : نشأة اتحاد المغرب العربي 89
المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي في مواجهة التهديدات الإرهابية..... 92
خاتمة 95
قائمة المراجع..... 97
الفهرس..... 105